الفصل الأول

وقائع الثورة العرابية

(١) أحوال مصر قبيل قيام الثورة العرابية

كانت مصر فى عصر الخديو اسماعيل أبعد ما تكون عن الاستقرار فسياسته أدت إلى ارتباك أحوالها المالية ذلك أن إسراف الخديو المتزايد سواء فى محاولاته إرضاء السلطان العثمانى ورشوة رجاله كى يحصل على فرمان تصدره الدولة العثمانية بتعديل فرمان الوراثة ومنحه لقب خديو مصر أو فى محاولاته تعديل شروط حفر القناة، ثم ما أنفقه على افتتاح القناة من مبالغ تصل إلى مليون وأربعمائة ألف جنيه، ويضاف إلى ذلك فشل مشروعات الخديو الاقتصادية بعد توقف الحرب الأهلية الأمريكية وانخفاض أسعار القطن وما واكب ذلك من انتشار حالات الافلاس الأمر الذى جعل الخديو يستدين بشروط باهظة وهو ما فتح الباب على مصراعيه للأجانب وأدى إلى زيادة التدخل الأوربى فى شئون مصر.

كل هذه الأحداث أدت إلى اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد، وفى تلك الفترة وفد إليها الداعية الاسلامى الكبير جمال الدين الأفغانى فكانت الفرصة مهيأة له لكى ينشر أفكاره الثورية والاصلاحية فلعب دورا بارزا فى إيقاظ الوعى الوطنى واستطاع أن يبث مبادئه الاصلاحية فى نفوس المصريين فى وقت كانت جذوه الوطنية تتقد فى

نفوسهم، فأعطى دفعة قوية للحركة الوطنية المصرية، وبعث فى نفوس قادتها الأمل فى امكان تغيير الأوضاع فى مصر.

ولكى تنتشر روح الثورة بين أكبر عدد من الأهالى فى مصر شجع جمال الدين الأفغانى على إنشاء الصحف لتكوين رأى عام يقف في وجه الظلم والتدخل الأجنبى، وقد أدى هذا كله إلى تعبير بعض الوطنيين عن تذمرهم مما تعانيه البلاد، فألفوا فى إبريل عام ١٨٧٩ جمعية سرية أطلق عليها جمعية حلوان بهدف الحد من سيطرة الأجانب ونفوذهم فى الحكومة، وقد ضمت شريف باشا واسماعيل راغب ومحمد سلطان وغيرهم.

وإذا كانت أحوال البلاد بصفة عامة سيئة، فأن أحوال الجيش بصفة خاصة كانت أكثر سوءا، فالأجانب خصوصا الشراكسة كانت لهم الأولوية فى الترقى على المصريين، ويستأثرون بالنفوذ فى كافة أسلحة الجيش وقيادته رغم افتقارهم إلى الخبرة والكفاية فى التدريب، وقد ظهر ذلك واضحا فى الحملة التى أرسلها الخديو اسماعيل إلى الحبشة لتوسيع أملاك مصر الأفريقية هناك، ونتيجة لما أحس به المصريون فى أثناء هذه الحملة من سوء معاملة الضباط الشراكسة لهم، وضياع دماء المصريين رخيصة بسبب أخطاء هؤلاء القادة فى إدارة العمليات الحربية انتاب الضباط الوطنيين السخط، وزاد من تذمرهم أن الخديو اسماعيل لم يحاسب الضباط الشراكسة على إهمالهم الذى أدى إلى هزيمة الجيش المصرى فى الحبشة، وقد دفع ذلك الضباط الوطنيين إلى تأليف جمعية سرية هدفها التخلص من الطبقة الجركسية المسيطرة على أمور الجيش، وفتح باب الترقى أمام المصريين وعزل الخديو اسماعيل

وتوليه البرنس حليم مكانه، وقد عرفت هذه الجمعية السرية باسم جمعية مصر الفتاة ويبدو أنها أسست خلال السنوات من ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٧٨، وقد أسس هذه الجمعية على الروبى الذى كان يعمل رئيسا لفرع المهمات خلال الحملة على الحبشة ثم انضم أحمد عرابى إلى هذه الجمعية ولم يلبث أن أصبح عضوا بارزا فيها، وكان لسان حال هذه الجمعية جريدة "أبو نظارة" التى كان يحررها (يعقوب صنوع) وقد اتصل العسكريون فى جمعية مصر الفتاة بجمعية حلوان لتوحيد الصفوف والبحث عن الطرق الموصلة لإصلاح البلاد.

ولما قامت وزارة نوبار فى عام ١٨٧٩ بإحالة ألفين وخمسين ضابطا ومنهم أحمد عرابى إلى الاستيداع توفيرا للنفقات دون أن تصرف لهم شيئا من رواتبهم المتأخرة تذمر الضباط وكتبوا عريضتين أحداها لمجلس النظار، والأخرى للخديو أعربوا فيهما عن سوء أحوالهم لعدم صرف رواتبهم مدة ثمانية عشرة شهرا، واستيائهم الشديد بسبب ذلك، كما عقد حوالى ٦٠٠ ضابط اجتماعا فى ثكنات الجيش بالعباسية يوم ١٨ فبراير ١٨٧٩ خرجوا على أثره فى مظاهرة عسكرية اشترك فيها طلاب المدارس العسكرية، وبعض الجنود وثلاثة من أعضاء مجلس شورى النواب وذهبوا إلى مقر وزارة المالية يتقدمهم البكباشى لطيف سليم وتربصوا لنوبار باشا وويلسون عند خروجهما من وزارة المالية وقابلوهما بالأهانة والاعتداء، وسجنوهما فى مبنى نظارة المالية، ولما أبلغ الخديو بثورة الضباط توجه إلى مكان الحادث، ونجح فى تهدئة الموقف ولولا تدخله فى الوقت المناسب لتفاقمت الأزمة، وقد

ترتب على هذه المظاهرة أن سقطت الوزارة الأوربية فى ١٩ فبراير ١٨٧٩ وفيها تخلص الخديو من نوبار.

وهكذا أثبتت مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ قدرة رجال الجيش على تسيير الأحداث وامكانية وقف تغلغل النفوذ الأجنبى فى البلاد والوقوف فى وجه المظالم التى يتعرضون لها.

وأسفر الاتصال بين تنظيم الجيش وجمعية حلوان عن تأليف الحزب الوطنى. وقد نشر أعضاء هذا الحزب عدة منشورات أشاروا فيها على الحكومة بمراعاة مصالح البلاد، واعترضوا على الدين الممتاز واختصاصه، ومع أن الخديو اسماعيل لم يكن مستريحا لأفكار هذا الحزب إلا أنه اضطر إلى غض الطرف عنه بسبب الشعور المعادى من جانب الأوربيين للخديو.

ولما ضاقت الدول الأوربية بسياسة الخديو اسماعيل حاولت اقناعه بالتنازل عن العرش، ولكنه ماطل فى الرد على طلبهم بحجة إحالة المسألة على السلطان وانتظار أوامره عندئذ ضغطت الدول الأوربية على السلطان فى الاستانة لكى يصدر أمرا بعزل اسماعيل فوافق على طلبهم، وبذلك انتهى حكم اسماعيل بعد أن رزحت مصر خلاله تحت وطأة الظلم والاستبداد، وتولى توفيق الحكم فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ فى جو مشحون بالمصاعب فالخزانة خاوية، والجيش مختل النظام، والأهالى ساخطون لما أصابهم من مظالم يضاف إلى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن بالرجل الذى يستطيع مواجهة كل هذه المخاطر.

(٢) حادث قصر النيل (أول فبراير ١٨٨١)

ولما كانت الفروق الطبقية والميل إلى التعصب الجنسى واضحين فى صفوف الجيش نظرا لتعصب عثمان رفقى ناظر الجهادية لأبناء جلدته من الشراكسة واستخفافه بالعنصر الوطنى فكانت الوظائف الهامة والرتب والنياشين تعطى للضباط الشراكسة وغيرهم، بينما حرم منها الضباط المصريون كما أن عثمان رفقى أخرج معظم الضباط المصريين فى الجيش إلى المعاش قبل السن القانونى كما كلف بعضهم بأعمال بعيدة عن الجندية مثل حفر الترع ومباشرة الأعمال الزراعية فى أراضى الخديو يضاف إلى ذلك أنه سن قانون للقرعة العسكرية يمنع بمقتضاه الترقى من تحت السلاح إلى رتبة الضباط مما يعوق ترقى الجنود المصريين العاملين فى الآلايات تحت السلاح، ويجعلهم أنفارا تحت تسلط الضباط من الأتراك والشراكسة.

وقد دفعت كل هذه المظالم الضباط الوطنيين إلى التذمر، فكتبوا عريضة وقعوا عليها وسلمها كل من "أحمد عرابى كولونيل الفرقة الرابعة للبيادة، وعبد العال بك حشيش كولونيل الفرقة السادسة للبيادة" إلى رياض باشا رئيس مجلس النظار فى يناير ١٨٨١ يطالبون فيها بوقف المحسوبية والظلم، وأن يكون وزير الحربية مصريا.

ولما أحس رياض بخطورة الموقف قام باستدعاء عرابى وعبد العال حشيش، فحضرا يصحبهما " على بك فهمى كولونيل الفرقة الأولى من البيادة" فأخذ فى توجيه النصائح لهم موضحا خطورة ما يترتب عليه عرض شكواهم من مخاطر، ولكن الضباط تمسكوا بموقفهم فعرض رياض باشا

المسألة على مجلس النظار الذى عقد بقصر عابدين تحت رئاسة الخديو، فقرر المجلس القبض على الضباط الثلاثة وإحالتهم إلى مجلس عسكرى غير عادى يشكل لمحاكمتهم بمقتضى القوانين العسكرية وأخفى الأمر على الضباط.

ولما استدعى الضباط الثلاثة لوزارة الحربية بحجة المداولة فى بعض الترتيبات التى كانت تعد لموكب كان سيصاحب احدى الأميرات بمناسبة زواجها أحسوا بأن هناك مكيدة مبيتة لهم، فأخذوا حذرهم ، وقبل انتقالهم إلى الوزارة تركوا تعليمات لضباطهم بالتوجه إلى مقر الوزارة لانقاذهم إذا لم يعودوا فى ظرف ساعتين.

وقد تحقق ما توقعه القادة الثلاثة فعند وصولهم إلى مبنى الوزارة تم اعتقالهم ثم انعقد مجلس فى وزارة الحربية لمحاكمتهم، وتحددت المحاكمة فى اليوم نفسه (أول فبراير ١٨٨١) الساعة الثانية عشر إلا ربعا وقد عقد هذا المجلس تحت رئاسة الجنرال (استون) وعضوية كل من ابراهيم باشا ولارمى باشا وبلونز باشا واللواء خورشيد عاكف باشا واللواء محمد رضا باشا واللواء متقاعد نجم الدين باشا، وبينما كانت جلسة المحاكمة منعقدة أقتحمت الفرقة الأولى مشاة بقيادة البكباشى محمد عبيد مبنى الوزارة، وأحدثوا فيها ضجة ودخلوا الحجرة التى كانت تجرى فيها المحاكمة، وعاملوا عثمان رفقى وزير الحربية معاملة سيئة. وكادوا يفتكون به لولا أنه هرب من احدى النوافذ واختفى فى احد المخازن، كما دمر الضباط الوطنيين بعض أثاث الوزارة وأطلقوا سراح الضباط المحجوزين بالقوة ثم ساروا بعد ذلك فى

مظاهرة عسكرية إلى قصر الخديو مطالبين بعزل وزير الحربية والنظر فى شكواهم الخاصة بوضعهم على قدم المساواة مع الضباط الشراكسة فى الترقية، ولما أحس الخديو بعدم جدوى المقاومة خصوصا وأنه لم يكن لديه فى الجيش فرقة يمكن الاعتماد عليها رضخ للأمر الواقع وعزل عثمان رفقى وبذلك نجح العرابيون فى فرض إرادتهم، وخضع الخديو لمطالبهم، وتأكدت زعامة عرابى على الجيش بعد أن نجح فى بث روح التضامن والإقدام بين الضباط مما كان له أكبر الأثر فى تطور الأحداث، فقد أحس الخديو بخطورة الموقف فحاول تسكينه واكتساب ثقة العسكريين فعين محمود سامى البارودى وزيرا للحربية، كما دعا الضباط من رتبة البكباشى إلى رتبة فريق، وألقى فيهم خطابا فى حضور وزير الحربية أوضح فيه حبه للعسكرية وعفوه عما حدث فى قصر النيل، ونصحهم بأهمية التمسك بقوانين الجهادية، وعدم الخروج عن حدود وظائفهم والاجتهاد فى أداء واجباتهم العسكرية، ولما انتهى الاجتماع أعطى الخديو للبارودى التعليمات بالتقليل من نفوذ عرابى وزملائه، ولكن البارودى لم ينفذ تعليمات الخديو بل قام بالاتحاد الكامل مع العرابيين، وطالب بزيادة مرتبات الضباط والعساكر لعدم تناسبها مع لوازم المعيشة، فأجيب إلى طلبه كما أعلنت قوانين عادلة للجيش تعد بالمساواة للجميع.

ورغم هذا النجاح السريع الذى حققه الضباط الوطنيين فانهم لم يطمئنوا إلى الخديو خصوصا بعد انتشار الشائعات بأنه ينتظر الفرصة المناسبة للتخلص منهم نتيجة لما أفقدوه له من هيبة، وأن رياض باشا أيضا

ينتظر أى فرصة للانتقام منهم لذلك زادوا من احتياطات الأمن الخاصة منهم وبوجه خاص بعد الدسائس والمؤامرات التى تعرضوا لها.

ولما كان الشعب المصرى يرزح تحت المظالم التى لا تقل عن المظالم التى كان يعانى منها رجال الجيش فقد بارك حركة الضباط حيث وجد فيها تنفيسا عن آلامه، وتقديرا لآماله فى التخلص من ربقة التدخل الأجنبى، كما أصبح عرابى وزملاؤه موضع إعجاب الأمة وتقديرها وتردد اسمه على أفواه الناس كأول فلاح مصرى يقف فى وجه الطغيان ويعبر عن آمال الشعب وآلامه فلم تمض عدة أسابيع على حادث قصر النيل حتى أنهالت عرائض الفلاحين من جميع أنحاء البلاد على عرابى يبثون إليه شكواهم وما يقع عليهم من مظالم ففتح عرابى قلبه للجميع كما وجدت الطبقة المصرية المثقفة والتى تنشد الحياة الدستورية أنها لو اتحدت مع الحركة الوطنية فى الجيش لعجلت بوضع حد فاصل لشقاء البلاد ولأنقذت الوطن من التغلغل الأجنبى، ونتيجة لتزايد شعبية عرابى أشار عليه عبد الله النديم الذى انضم إلى العسكريين ووقف بجانبهم بطبع منشور يطلب فيه من الشعب أن ينيبه –أى عرابى – فى المطالبة بحقوقه والتحدث باسمه فيما يتعلق بشئون البلاد، فوافق عرابى وقام النديم بتوزيع هذا المنشور فى كافة أنحاء البلاد كما أخذ يبث الأفكار الثورية بين مشايخ العربان وعمد البلاد وأعيانها وعلمائها وتجارها وكافة الأهالى استجلابا لمساعدتهم ثم أخذ فى جمع التوقيعات منهم ودعاهم إلى نصرة عرابى، وأخذ يعلمهم فوائد الحرية ومعانى الدستور.

وبعد أن جمع النديم توقيعات الأهالى عاد إلى القاهرة، ومعه التوكيلات التى وقع عليها الناس بانابة عرابى فى الدفاع عن حقوقهم ففرح بها عرابى وشدت من أزره، وكان لها أثر كبيرا فى تقوية العزائم وعلى أثر ذلك جاءت الوفود من الأقاليم إلى القاهرة لمبايعة عرابى على تخليصهم من الظلم الذى ضيق عليهم حياتهم وأفسدها واستقبل عرابى هذه الوفود فى منزله الذى كان يمتلأ بالناس يوميا، وأخذ ينشر آراءه بينهم، وبذلك تضامن الشعب مع الجيش من أجل الإصلاح وأصبح عرابى نائبا عن الأمة المصرية يتحدث باسمها ويدافع عن حقوقها.

(٣) مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر ١٨٨١ ونتائجها

لما برزت خطورة العرابيين وخصوصا بعد أن تكاتف الشعب معهم أحس الخديو بالخطر على مركزه، ورأى ضرورة السيطرة على الجيش فأقال البارودى من نظارة الحربية فى ١٣ أغسطس ١٨٨١، وعين مكانه صهره داود يكن وطلب منه الحد من نشاط الوطنيين داخل صفوف الجيش فقام وزير الحربية الجديد بفرض الرقابة على العرابيين وملاحقتهم بالجواسيس، كما حاول تشتيت شملهم فأصدر أوامره بنقل الفرقة الثالثة المشاة التى يقودها عرابى من القاهرة إلى الاسكندرية والآلاى السودانى الذى يقوده عبد العال حلمى إلى دمياط، ونظرا للخطورة التى تترتب على تشتيت شمل الجيش توقف عرابى وصاحبه عن إطاعة الأوامر وأرسل خطابا إلى وزير الحربية وضح له فيه أن صدور الأومر بنقله يعنى تشتيت القوات العسكرية بغرض

الانتقام منه وأنه وزملاءه لا يستطيعون تسليم أنفسهم للموت، ولذلك ستحتشد قواته فى ميدان عابدين الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم ٩ سبتمبر لعرض مطالبها، وأنهى عرابى خطابه بأن وزير الحربية لن يجد أى فرقة عسكرية تتقدم لإطاعة أوامره.

وكان نبأ احتشاد العرابيين بقواتهم فى عابدين مفاجأة للخديو حيث كان قبل الحادث بيوم فى زيارة لطنطا مع بعض وزرائه، ولم يتوقع تطور الموقف إلى هذا الحد.

ولما علم الخديو بتصميم العرابيين على التجمع أمام قصر عابدين أخذ رأى المستر (كولفن) Colvin المراقب المالى الانجليزى فيما يجب عمله فنصحه باستدعاء القوات الموالية له، واستدعاء البوليس الحربى إلى ميدان عابدين وقيادة هذه القوات واعتقال عرابى عند اقترابه من الميدان، ولكن الخديو رفض النصيحة على أساس ان المدفعية وسلاح الفرسان مع عرابى، وقد يطلقون النار، ولكن المستر (كوكسن) شجعه وأوضح له بأنه إذا لم تكن لديه الشجاعة لاتخاذ المبادرة فستكون العواقب وخيمة.

وقد ذهب الخديو مع المستر (كولفن) وبعض الوزراء والضباط الموالين له إلى قصر عابدين حيث أقسمت له فرقة الحراسة يمين الولاء ثم ذهب للقلعة حيث حدث نفس الشئ، ولكن اتضح لهم أن الفرقة الموجودة بالقلعة كانت تعطى أشارات لفرقة عرابى فى العباسية قبل وصولهم وحاول الخديو الذهاب إلى ثكنات العباسية، ولكن الساعة كانت قد اقتربت من الثالثة والنصف وهو الموعد الذى حدده عرابى للاحتشاد فى عابدين فحثه (كولفن)

على الرجوع إلى ميدان عابدين آخذا معه فرقة القلعة، وعند وصوله للميدان يضع نفسه على رأس تلك الفرقة وفرقة الحراسة والبوليس الحربى، ولكن الخديو ذهب إلى العباسية، وكانت الساعة حوالى الرابعة فوجد أن عرابى سار بفرقته إلى ميدان عابدين فتتبعوه ودخل الخديو القصر من باب جانبى، وتجمعت قوات العرابيين فى ميدان عابدين فى مظاهرة عسكرية قوامها أربعة آلاف ضابط وجندى تصحبهم فرسانهم ومدفعياتهم على النحو التالى: ثلاثة فرق مشاة فى الجوانب الأربعة للميدان، والمدفعية وقوة الفرسان ومجموعة من الضباط حول عرابى فى الوسط، كما ازدحمت ساحة عابدين بجماهير المواطنين، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحها بالمتفرجين.

ونزل الخديو من القصر وتقدم إلى الميدان بناء على نصيحة المستر (كولفن) وكان عرابى راكبا حصانه فطلب منه الخديو أن ينزل من على جواده ففعل وتقدم عرابى مع بعض ضباطه إلى الخديو الذى طلب منه أن يغمد سيفه فأطاع عرابى الأمر، وسأل الخديو عرابى عن أسباب حضوره بالجيش فأجاب عرابى" جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الأمة وطلبات الجيش وكلها طلبات عادلة" فسأل الخديو " وما هى هذه الطلبات"؟ فأجاب عرابى بأنها " إسقاط وزارة رياض المستبدة وتشكيل مجلس للنواب على النسق الأوربى وزيادة عدد الجيش إلى القدر المعين فى الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية" فقال له الخديو " كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد

احساننا" فرد عرابى " لقد خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا، فوالله الذى لا إله إلا هو أننا لا نورث ولا نستعبد بعد هذا اليوم".

ولما أوضح الخديو لعرابى ان مطالبه ليست من اختصاص رجال الجيش كان رد عرابى " لست أطلبه وأنا عسكرى الصفة بل أنا نائب هذه الأمة الواقفة"، وهذا يعنى أن عرابى وقف فى ساحة عابدين مستندا فى تقديم مطالبه إلى الخديو على التوكيلات التى أرسلها له الشعب ليكون متحدثا باسمه، وممثلا للأمة المصرية كلها ينطق باسمها ويعبر عن إرادتها عن طريق الجيش الذى اجتمع ليفرض بقوة السلاح مطالب الشعب المصرى فى الحرية والعدالة على الخديو، ثم تطورت مطالب العرابيين وهى المساواة بين الضباط المصريين والشراكسة، وتغيير شكل الحكومة من نظام استبدادى إلى نظام ستورى.

ولما تحرج الموقف بالنسبة للخديو وخصوصا بعد أن رفض عرابى أن تترك قواته ساحة عابدين إلا بعد أن تجاب مطالبه نصح المستر (كولفن) الخديو بالعودة إلى القصر، وأن يترك له مهمة التحدث مع عرابى وزملائه ففعل، وقام (كولفن) بشرح خطورة الموقف للعرابيين، وأخذ يحثهم على سحب قواتهم، ولما لم ينجح فى محاولاته اقترح على الخديو أن يقوم بإبلاغ الضباط أنه على اتصال بالباب العالى لعرض مطالبهم، ويجب عليهم التفرق حتى يصل الرد من القسطنطينية، ووافق الخديو على الاقتراح وذهب القنصل الانجليزى المستر (كوكسن) واخبر عرابى بذلك فكان رد عرابى أنه سيبقى وقواته فى الميدان إلى أن يصل الرد، وأنهم لن يعترفوا بالخديو حتى يصل

مندوب من الباب العالى لتسوية هذه المسائل، فأبلغ (كوكسن) الخديو بالأمر، وأوضح له أن الطلب الذى يعطيه الضباط أهمية حقيقية هو عزل الوزارة، وبعد اجتماع قصير بين الخديو ورياض خول الخديو المستر (كوكسن) أخبار عرابى بأنه وافق على تغيير الوزارة على أن تبقى النقاط الأخرى التى طلبها الضباط معلقة إلى أن يصل الرد من الباب العالى، وقد وافق عرابى على ذلك وعزل رياض باشا، ولما عرض على عرابى تعيين حيدر باشا أو اسماعيل أيوب رئيسا للوزارة رفض كليهما، وطلب تعيين شريف باشا لثقة العسكريين فيه، فوافق الخديو، ودعا شريف إلى تأليف وزارة جديدة فقبلها بعد أن اشترط نقل الفرق العسكرية التى اشتركت فى المظاهرة خارج القاهرة، وقد وافق العرابيون على طلب شريف، وغادر عرابى وجنوده ساحة عابدين تصحبهم نشوة النصر.

ولما شرع شريف باشا فى اختيار النظار طلب منه العسكريون تعيين محمود سامى البارودى ناظرا للجهادية فلم يرق له طلبهم، وأخبرهم بأنه " ترك الجهادية لنفسه"، لكنهم أصروا على طلبهم مما اضطر شريف باشا إلى اختياره.

وهكذا انتصرت الأمة بواسطة جيشها، ونالت مطلبها بعد أن قبل الخديو مطالب العرابيين.

ولكى ينقذ الخديو موقفه المتدهور أرسل إلى السلطان العثمانى يبلغه بتطورات الموقف وتعاظم نفوذ العرابيين، ويطلب منه "إرسال قوة عسكرية يبلغ تعدادها عشرين طابورا على وجه السرعة على أن تكون قيادتها منوطة

به خاصة، ولكن السلطان أهمل طلبه خصوصا وان انجلترا حاولت منع تركيا من استغلال الموقف للتدخل فى شئون مصر فطلبت من مندوبها فى الآستانة اقناع السلطان بذلك، وقد استعاض السلطان عن إرسال قوات عسكرية بارسال بعثة لتقصى الحقائق فى مصر برئاسة على نظامى باشا.

وقد وصل الوفد إلى القاهرة فى ٦ أكتوبر ١٨٨١، وزار آلاى قصر النيل الذى كان تحت قيادة طلبة عصمت، وألقى نظامى باشا خطابه بالتركية ترجمه البارودى للضباط، وردا على الخطاب أعلن طلبة عصمت أنه نيابة عن الضباط والجنود يعرب عن اعترافه بسيادة السلطان على مصر وتأييده لسلطة الخديو.

وقد غادر الوفد القاهرة إلى الاسكندرية فى ١٨ أكتوبر ١٨٨١.

والجدير بالذكر أن انجلترا وفرنسا استاءتا من حضور الوفد العثمانى إلى مصر على غير اتفاق معهما واعتبرتاه تدخل فى شئون مصر الداخلية، كما انتهز المستر (أدوارد مالت) القنصل الانجليزى الفرصة لكى تبسط بلاده نفوذها على مصر فطلب من حكومته إرسال بارجة حربية إلى مياة الاسكندرية فأجابته إلى طلبه كما اتفقت الحكومة الفرنسية على أن ترسل هى الأخرى بارجة على أن تغادر البارجتان الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثمانى مصر، وفعلا حدث ذلك حيث غادرت البارجتان ميناء الاسكندرية فى ٢٠ اكتوبر ١٨٨٢ أى غداة سفر الوفد العثمانى.

ومما سبق يتضح أن موقف الدولة العثمانية كان قائما على أهمية تثبيت السيادة التركية على مصر دون الاهتمام بمصالح مصر ومصيرها.

(٤) العرابيون ووزارة شريف باشا

استقرت الأمور فى البلاد وخصوصا بعد أن وافق العسكريون على طلب شريف باشا بالتنحى عن مسرح السياسة والعودة إلى معسكراتهم فنقل آلاى عبد العال حلمى إلى دمياط، وآلاى عرابى إلى رأس الوادى بالشرقية وذلك استجابة لطلب شريف باشا.

ومع أن شريف حاول تشتيت شمل الجيش حتى يبعده عن التدخل فى السياسة ويزيل الصفة التى اكتسبها عرابى بأنه نائب عن الأمة فقد خاب تقديره لأن خروج عرابى من القاهرة إلى رأس الوادى لم يفقده شعبيته، ولم يبعده عن قيادة الحركة الوطنية فقد تجمع حوله الفلاحون وتردد عليه الأهالى والعربان الذين وجدوا فيه متنفسا لآمالهم والمدافع عن حقوقهم، وتسابق أعيان الشرقية وفلاحوها للاحتفاء به ، وكانت مواكب عرابى كالمظاهرات الوطنية، كما أصبحت الشرقية مجالا خصبا لنشر المبادئ الوطنية فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان.

ولم يكد شريف باشا يسمع بأخبار الاستقبالات الشعبية التى تحيط بعرابى والعرابيين فى الشرقية حتى ضاق ذرعا وازداد حنقا على عرابى فاستدعاه إلى القاهرة ليبعده عن الفلاحين، وحتى يتيسر له- كما يذكر – "أعطاؤه النصائح فى كل وقت" ونتيجة لإصرار البارودى واستحسان باقى النظار لرأيه اضطر شريف إلى تعيين عرابى وكيلا لنظارة الجهادية، كما عرض عليه رتبة اللواء، ولكنه رفضها حتى يبقى الآلاى فى عهدته.

وهكذا سار العرابيون من نصر إلى نصر، يحدوهم الأمل فى تحرير بلادهم من ربقة الظلم الداخلى والتدخل الخارجى.

وبعد أن تمت انتخابات مجلس النواب افتتح الخديو المجلس بالقاء خطبة العرش.

وعين سلطان باشا رئيسا للمجلس لمدة خمس سنوات ابتداء من ٧ فبراير ١٨٨٢، وسارت حكومة شريف تؤدى وظيفتها بطريقة ديمقراطية فأفسحت صدرها للنقد والملاحظة، وكادت تستقر لها الأمور وتتمكن الحياة الدستورية من السير فى الطريق السليم لولا أن ذلك لم يوافق هوى كل من انجلترا وفرنسا لأن مصر حتى أصبحت فى يد أبنائها لابد أن تعيد النظر فى الامتيازات الأجنبية، وتوقف مد التدخل الأوربى فراحت الدولتان تدبران لافساد الموقف فافتعلت سلسلة من الأزمات لعرقلة الأمور، وبدأ تدخلهما يظهر بصورة سافرة، فلما اجتمع مجلس النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ بدأ فى ترتيب لائحته الداخلية ومناقشتها، وفى أثناء مناقشة اللائحة وقع خلاف بين النواب والوزراء حول سلطة المجلس فى إقرار الميزانية، وأثناء بحث هذا الخلاف طلب المراقبان الماليان الحد من سلطة البرلمان فى تقرير الميزانية بحجة ان ذلك من اختصاصها وأن ميول المجلس عدائية نحو الجانب الأوربى فى الحكومة، ولبث روح انشقاق بين نواب الأمة والخديو أرسلت كل من انجلترا وفرنسا فى ٧ يناير ١٨٨٢ مذكرة مشتركة إلى الخديو تتضمن تأييد الدولتين له بكل الوسائل للتغلب على الصعوبات التى تواجهه حيث انهما اتفقنا على بذل الجهود المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل

الداخلية والخارجية التى تهدد النظام القائم فى مصر، وقد قوبلت هذه المذكرة بثورة عارمة أدت إلى تكاتف الجيش والوطنيين ومجلس النواب ضد انجلترا وفرنسا ومع أن الحكومة رفضت المذكرة فإن الخديو قبلها بالشكر والعرفان مما كان له ابعد الأثر فى تطور الحوادث فقد نجحت انجلترا وفرنسا بذلك فى زيادة الهوة والانقسام بين العرابيين والخديو ولم يكتفيا بذلك بل أرسلتا مذكرة مشتركة أخرى فى ١٨٨٢/١/٢٦ تؤيدان ما طلبه المراقبان الماليان فى أن مجلس النواب ليس من حقه الاقتراع على الميزانية.

ولما أحس شريف باشا بخطورة الموقف، والضغط الأوربى تقدم بقانون تأسيس المجلس الذى تضمن منع النواب من الاشراف على الميزانية مما آثار ثائرة أعضاء المجلس، فرفضوا هذا القانون وأصروا على ضرورة إشراف المجلس على الميزانية وأخذ الأعراض عن شريف يتمكن من نفوسهم، وطالب البارودى النواب بضرورة الاطلاع على الميزانية، ومناقشتها وعزل شريف باشا إذا لم يوافق على ذلك.

والواضح أنه كان يوجد داخل مجلس النواب اتجاهان احدهما دستورى معتدل وعلى رأسه شريف باشا والآخر دستورى ثورى يستند على العسكريين.

ولما زاد التدخل الأوربى فى شئون مصر برز دور العناصر الدستورية الثورية فحين تدخل قنصلا انجلترا وفرنسا فى الأمر رفض مجلس النواب تدخلهما، وأرسل النواب لجنة إلى الخديو مطالبين بالاشراف على

الميزانية او استعفاء الوزارة فثارت ثائرة شريف باشا واضطر إلى الاستقالة مما أدى إلى انتقال مقاليد الأمور إلى الحزب العسكرى وأنصاره.

وهكذا تطورت الأمور إلى التحدى الواضح بين العناصر الوطنية التى تريد وقف النفوذ الأجنبى وبين الدول الأوربية التى لم تكن تسمح بقبول الوضع الذى يمكن الوطنيين من إدارة شئون بلادهم.

(٥) وزارة البارودى وانتصار إرادة الثورة

وبعد استقالة وزارة شريف باشا جمع البارودى الضباط والنواب فى قشلاق عابدين، وطلب منهم تعيينه رئيسا لمجلس النظار خلفا لشريف، فذهب النواب إلى الخديو وطالبوا بتعيينه فوافق على طلبهم، وكلف محمود سامى البارودى بتشكيل الوزارة على أن تحال إليه نظارة الداخلية كما أمر الخديو بتعيين عرابى وزيرا للحربية فى الوزارة الجديدة.

وقد استهلت وزارة البارودى عهدها بأن جعلت من حق مجلس النواب النظر فى الميزانية والاشراف على أحوال البلاد المالية مع تعهدها باحترام الارتباطات الدولية والالتزامات المالية المرتبطة بالديون، كما كونت مجلس شورى الحكومة لرفع الاستبداد الإدارى عن الشعب وللمساعدة فى تجهيز القوانين واللوائح الإدارية وهكذا استطاع العرابيون السيطرة على زمام الموقف والحد من سلطة الخديو الذى أصحب لا حول له ولا قوة وسارت الحركة الوطنية يحدوها الرغبة فى السير بالبلاد إلى بر الأمان، ولكن تطورات الأحداث أعاقت حركتهم.

(٦) مؤامرة الجراكسة

وقام عرابى بتمصير الجيش بإحالة عدد كبير من الضباط الأتراك والشراكسة على الاستيداع وإصدار قوانين فى صالح الوطنيين، وترقية حوالى ٥٦٠ ضابطا منهم، فأحدث ذلك ضجر بين الجراكسة وزاد من ضجرهم ان عرابى ادخلهم ضمن تشكيل الآلاى المقترح إرساله إلى السودان للحد من انتشار الثورة المهدية فتأمروا على اغتيال زعماء الثورة وقد علم عرابى بهذه المؤامرة عن طريق شخص يدعى (راشد نور) فقبض على المتآمرين ومنهم (عثمان رفقى) وعقد لهم مجلسا عسكريا برئاسة على الروبى لمحاكمتهم وقد أصدر هذا المجلس أحكامه بنفى أربعين من المتمهين إلى أقاصى السودان مدى الحياة وتجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين ولكن القنصلين الانجليزى والفرنسى أوعزا إلى الخديو بعدم التصديق على هذه الأحكام، فوافق الخديو على طلب القنصلين بحجة أن الأحكام صادرة على الأربعين ضابط على سياق واحد ولا يصح أن تكون جنحة الجميع مثل بعضهم بل لابد من التفاوت وأصدر أمرا بتخفيف العقوبة إلى مغادرة المتهمين للبلاد، والغاء بقية الأحكام مما أثار حنق العرابيين على الخديو إلى حد أن البارودى دخل ثائرا عليه، وطلب منه إصدار أمر يقضى بنفى المحكوم عليهم، ومحو أسمائهم من دفاتر العسكرية وإلا فإنه لن يكون " آمنا على نفسه لا على مسند حكومته، ولا على حياة الأوربيين الموجودين بالقطر المصرى" كما هدده بأنه ستحدث مجزرة كبيرة لن ينفع الخديو فيها القناصل ولا الدول الأجنبية، ولكن الخديو أصر على رأيه وفى نفس الوقت عرض

الأمر على السلطان العثمانى، وطلب منه إرسال هيئة تحقيق تركية تحت رئاسة مشير لاعادة التحقيق مما زاد من سخط العرابيين على الخديو خصوصا وانهم اعتبروا أن عرض الأمر على السلطان بمثابة تنازل عن الامتيازات التى نالتها مصر فى استقلالها بشئونها الداخلية فطلب محمود سامى البارودى بصفته رئيسا للنظار دعوة البرلمان للتشاور فى هذا الأمر منكرا على الخديو حق العفو، ولكن الخديو رفض دعوة المجلس مما دفع البارودى إلى دعوته بدون أمر الخديو مخالفا بذلك المادة التاسعة من الدستور التى تنص على أنه: "إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع" . وقد تم الاجتماع بمنزل (محمد سلطان باشا) رئيس المجلس، وحضره معظم النواب وكثير من رجال الجيش، وقد ألقى عرابى خطبة طلب فيها خلع الخديو ولكن سلطان باشا رفض ذلك بقوة وطالب بتأييد الخديو ولم يستطع العرابيون رغم تهديدهم لسلطان باشا ومحاصرة منزله بما يقرب من الفى عسكرى الحصول على موافقة المجلس، وقد انتهز الخديو هذه الفرصة واستطاع إحداث انقسام بين أعضاء البرلمان فأغرى (محمد سلطان باشا) رئيس المجلس وستة آخرين بالانضمام إليه، ومع ذلك قرر المجلس مؤازرة الوزارة كما قرر بأغلبية ٤٥ ضد ٣٠ صوتا بأنه إذا استمر الخديو فى الاستماع إلى النصائح الأجنبية فلابد من خلعه ومحاكمته، وبذلك وقف النواب مع الجيش تساندهم الوزارة ضد الخديو مما زاد من مشاكله.

واشتدت الأزمة بين العرابيين والخديو، وتدخل النواب ورجال الدين للتوفيق بين الطرفين فطلبوا من الخديو إبقاء الوزارة حلا للأشكال، وبعد مشاورات وافق على طلبهم، وذهب الوزراء إليه أعلنوا ولائهم التام له.

والجدير بالذكر أن العرابيين كانوا ينقسمون إلى متطرفين أمثال طلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمد عبيد وعبد الله النديم، ومعتدلين أمثال البارودى وعبد السلام المويلحى أما عرابى فكان يحتل المركز الوسط، وفى حين كان يزج المتطرفين بعرابى إلى مواقف خطيرة كان المعتدلون يحاولون تهدئة الموقف.

(٧) العرابيون والتدخل الأجنبى

وقد سارت الأمور بما لا يعطى مجالا لأى تدخل أجنبى، وضمن عرابى مسئولية حفظ النظام وصيانة الأمن، ولكن انجلترا وفرنسا ما أن وصلت أساطيلهما الحربية إلى الاسكندرية حتى تقدمتا بمذكرة مشتركة أخرى فى ١٨٨٢/٥/٢٥ تطلبان فيها اسقاط وزارة محمود سامى البارودى، وإبعاد أحمد عرابى من مصر، وتحديد إقامة على فهمى وعبد العال حلمى فى الريف.

وقد رفضت وزارة البارودى هذه المذكرة كما رفضتها الأمة كلها، وأرسلت التلغرافات لتأييد الوزارة الوطنية، ومع ذلك فقد وافق عليها الخديو، وطلب من النظار قبولها منعا لحدث ارتباكات سياسية وسفك دماء ولكنهم اعترضوا على ذلك، وقدم محمود سامى البارودى استقالته فى ٢٦ مايو

احتجاجا على التدخل الأجنبى وقبول الخديو له، فقبلها الخديو بناء على نصيحة انجلترا وفرنسا، وتولى أمور الجيش بنفسه. وقد أدى هذا الاستفزاز من الخديو للعرابيين إلى تذمر كبار الضباط الوطنيين فأظهر طلبه عصمت العصيان وقال للخديو: "أنه بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن أخوانه بالجهادية لا يقبلوا ذلك" وأنهم يرفضون المذكرة المقدمة من انجلترا وفرنسا ولا يقبلون عزل عرابى عن نظارة الجهادية ثم خرج طلبة عصمت غاضبا ومعه على فهمى ويعقوب سامى وبعض الضباط ومع ذلك فقد أصر الخديو على رأيه وأصدر أوامره إلى العسكريين بالتزام ثكناتهم وإلى المديرين بعدم تنفيذ الأوامر التى كانت وزارة البارودى قد أبلغتهم بها بعد أن أصبحت مستقيلة، وأخذ رجال الجيش من أنصار عرابى فى عمل محاضر ضد الخديو، كما أعلن الضباط أنهم لن يقبلوا ناظرا للجهادية غير عرابى باشا وأرسل كبار الضباط وأفراد الآلايات وقائمقامات البوليس والمستحفظين بالاسكندرية تلغرافات إلى الخديو بأنه إذا لم يعد عرابى إلى وظيفته فلن يكونوا مسئولين عن الأمن فى المدينة، وحدد بعضهم مهلة اثنى عشر ساعة لعودة عرابى إلى وظيفته. كما وردت التلغرافات من كافة طبقات الشعب تؤيد العرابيين فى موقفهم الوطنى وأراد قناصل الدول الأجنبية ضمان حماية رعاياهم فاجتمعوا بعرابى وألزموه مسئولية حماية الأوربيين فأجابهم عرابى بأنه لم يعد له صفة رسمية تمكنه من تحقيق مطالبهم، ولكنه بصفته الشخصية كمواطن يؤكد لهم حماية الأجانب. واجتمع عرابى برجال الجيش وهدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية إذا لم يصدر له أمرا بابقائه فى نظارة الحربية كما طلب من

رجال الجيش ألا يتصرفوا إلا بناء على تعليماته، ولا يفعلوا شيئا ألا بأوامره، ويذكر الخديو توفيق فى رسالة له إلى الباب العالى أن عرابى وأن كان قد استقال (لفظا) فإنه لم يتخل عن القيادة، وهو يتابع إصدار المنشورات إلى العساكر حيث يضمنها تعليماته كما أن الضباط والعساكر يأبون سواه للجهادية.

والواقع أن عرابى لم يكن خلال هذه الأزمة على اتصال بالجيش فقط بل ايضا بالوطنيين من غير العسكريين ويبدو ذلك واضحا من خطاب لعرابى يذكر فيه أنه وأن كان قد استعفى من نظارة الجهادية فإنه لم يستعف من رئاسة الحزب الوطنى وقد حاول سلطان باشا وبعض النواب حسم الخلاف فذهبوا إلى الخديو وطلبوا منه أن يظل عرابى ناظرا للحربية فرفض فالتحمت طبقات الشعب وخرج علماء الأزهر والمشايخ والنواب والأعيان ومجموعة من التجار وأصحاب الحرف إلى الخديو، وطلبوا أن يستمر عرابى فى نظارة الجهادية حفظا للأمن تسكينا للاضطراب، وأنه "فى حالة عدم قبول ملتمسهم سيحصل قتل عام" وتحت هذا الضغط الشعبى أضطر الخديو إلى إعادة عرابى ناظرا للجهادية والبحرية والاكتفاء به ليدير شئون البلاد مع وكلاء الوزارات المختلفة، بمعنى أنه رغم عودة عربى فإن مصر ظلت بدون مجلس وزراء، واستمر هذا الوضع لمدة ٢١ يوما مما يدفعنا إلى التساءل عن سبب ذلك ولماذا لم يكلف الخديو أحد بتشكيل الوزارة مع أنه أعاد عرابى إلى نظارة الجهادية.

الواقع أن الخديو توفيق طلب من شريف باشا تشكيل الوزارة، ولكن شريف اشترط تعيين عمر لطفى محافظ الاسكندرية ناظرا للجهادية ولما رفض رجال العسكرية ذلك وأصروا على بقاء عرابى تأخر تشكيل الوزارة.

(٨) بعثة درويش باشا

ونتيجة لتطور الأحداث حاول السلطان العثمانى استغلال الموقف بهدف عودة سلطانه المتدهور فى مصر وتثبيت السيادة التركية عليها فأرسل بعثة إلى مصر وصلت إليها فى ٧ يونية ١٨٨٢ تحت رئاسة درويش باشا لتقصى حقائق الأمور والتحقيق فى أمر الخلاف بين الخديو والوزارة فأرسل كل من الخديو وعرابى مندوبين لاستقبال البعثة فى الاسكندرية فكان ذو الفقار باشا ينوب عن الخديو، ويعقوب سامى ينوب عن عرابى ولما حضر درويش باشا إلى القاهرة استقبله الشعب فى الطريق بشعارات يمدحون فيها عرابى ويخفضون من شأن الخديو وكان يشجعهم على ذلك حسن موسى العقاد ويعطيهم النقود، ولم يعترض مأمور ضبطية مصر على ذلك.

وكانت خطة درويش باشا الاستفادة من الخلاف بين الخديو والعرابيين فتظاهر لكل منهما أن السلطان معه، وكان من مظاهر ذلك أن الوفد طلب نحو مائتى نيشان للضباط مكافأة لهم على إخلاصهم للسلطان، كما طلب لعرابى النيشان المجيدى من الطبقة الأولى، ولكن بعد أن منح درويش باشا رشوة قيمتها خمسون ألف جنيه بالاضافة إلى هدايا قيمتها خمس وعشرون ألف جنيه انضم علانية إلى الخديو، وظهر ذلك فى محاولاته المتكررة التخلص

من عرابى فطلب منه أن يسافر إلى الآستانة لشكر السلطان على منحه الوسام وان يترك له ديوان الجهادية، ولكن عرابى رفض هذه الفكرة بحجة أنه لا يستطيع أمام الأزمة الراهنة التى تمر بها البلاد ترك مصر والذهاب إلى الآستانة، ولما فشل درويش فى مبتغاه أعطى أوامر سرية لقبطان الباخرة التركية (عز الدين) التى أقلته إلى مصر بالاستعداد للرحيل والاقلاع إلى تركيا بمجرد صعود عرابى على ظهرها ثم ذهب إلى عرابى وأظهر له رغبته فى زيارة السفن الراسية فى الميناء ، ولكن عرابى أحس بالمؤامرة فذكر له انه ضابط مشاة ولا شأن له بالبحر ولما شعر رجال الثورة العرابية بميول درويش باشا العدائية تجاه الحركة الوطنية أرسلوا عبد الله النديم إلى الأزهر حيث عقد اجتماعا حضره أربعة آلاف شخص هاجم فيه البعثة التركية والخديو مما هز مركز درويش باشا وأصر المجتمعون على رحيله ولو رفض يقبض عليه ويرحل بالقوة.

واستمر انحياز درويش باشا للخديو، ومع ذلك فقد ظل مركز العرابيين قويا خصوصا وأن الأمة المصرية كانت تقف صفا واحدا خلف عرابى، مما ضايق الخديو، وحاول زعزعة الثقة بين العرابيين خصوصا أمام الدول الأوربية وتم له ما أراد بقيام مذبحة الاسكندرية، واستمر انحياز درويش باشا للخديو بعد ذلك، ويهمنا هنا أن نذكر بأن بعثة درويش لم تحضر إلى مصر بنية خالصة بل حضرت لإثبات سلطة تركيا فى مصر دون أن تعمل لفض النزاع بين العرابيين والخديو، أو لإنقاذ مصر من مطامع انجلترا، بل تركت مصر أشد ارتباكا وأكثر اضطرابا عما كانت عليه، ويكفى أن نذكر

أنه لم يكد يمضى على حضور درويش باشا إلى مصر بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢، وفى وجوده أيضا استمر الموقف فى التأزم، وضربت الاسكندرية بمدافع الأسطول الانجليزى، وقد زاد موقف تركيا تجاه القضية المصرية تخبطا امتناعها فى بداية الأمر عن الاشتراك فى مؤتمر الآستانة الذى عقد فى عاصمتها فى ١٥ يوليو ١٨٨٢ بغرض المحافظة على الأوضاع الحالية فى مصر، ولما أدركت خطأها اشتركت فى المؤتمر آخر الأمر، ورضيت بإرسال جيش عثمانى إلى مصر وأبلغت الخديو بذلك، وفوضت درويش باشا بقيادة العساكر العثمانية المقرر إرسالها ولكن كان الأوان قد فات حيث قامت انجلترا بضرب الإسكندرية وإرسال قواتها لاحتلال مصر.

(٩) العرابيون ومذبحة الاسكندرية

حاول الخديو أن يحرج مركز العرابيين خصوصا بعد أن تعهد عرابى بمسئولية حفظ الأمن والنظام، وذلك بإحداث شغب وفوضى مما يزعزع الثقة فى نفوس الجاليات الأوروبية و يؤدى إلى التدخل الأوروبى بحجة أن الحكومة غير قادرة على حماية أرواح الأجانب فسعى بواسطة بعض أتباعه إلى إحداث شغب فى القاهرة "إلى حد أن الوزارة احتاطت لمنع الفتنة".

واستدعى الخديو ابراهيم بك توفيق مدير البحيرة، وطلب إليه ان يجمع مشايخ قبائل البدو، ويحضرهم إليه ففعل ثم أوعز إلى المدير أن يأمرهم بحشد ٣٠٠٠ بدوى، وإحضارهم إلى العاصمة عن طريق الجيزة ليحدثوا فتنة فى

البلد ولكن تعذر ذلك، ولما فشل الخديو فى مسعاه أرسل برقية إلى عمر لطفى محافظ الاسكندرية جاء فيها ما يلى "قد ضمن عرابى أمر الأمن العام، ونشر ذلك فى الصحف، وجعل نفسه مسئولا لدى القناصل، وإذا نجح فى ضمانه هذه وثقت به الدول وصغر شأننا، أما الآن وأساطيل الدول فى مياة الاسكندرية وعقول الناس متهيجة، فوقوع الخلاف بين الأوربيين وغيرهم أمر محتمل، فأختر لنفسك أما خدمة عرابى فى ضمانه أو خدمتنا".

ويذكر تيودور روزشتين أنه استتبع هذه البرقية مفاوضات أخرى جرت على يد ابن عم الخديو الأمير حيدر باشا الذى تنقل عدة مرات بين القاهرة والاسكندرية حاملا رسائل المتآمرين كما سافر عمر لطفى إلى القاهرة في ٩ يونية ليقف على خطة المؤامرة. وقد طلب الخديو منه إحداث شغب فى المدينة حتى يكون ذلك وسيلة إلى إفشال تعهد عرابى وتوجيه اللوم عليه، وهكذا دبرت مذبحة الاسكندرية، وقد بدأت الحوادث فى يوم الأحد ١١ يونية ١٨٨٢ فى الساعة الثانية ظهرا على أثر مشاجرة فردية بين مالطى من اتباع الانجليز وبين مكارى مصرى بسبب خلاف على أجر حمار كان الأول قد استأجره من الثانى وتطور الأمر بينهما إلى حد ان المالطى طعن المصرى بسكين، فجرحه وتجمع الناس، وتدخل جاويش مصرى من قسم اللبان ضد المالطى، كما انتصر للمالطى أحد أبناء جلدته، وفى أثر ذلك كثرت الغوغاء وعلت الضوضاء وسلت الخناجر وجردت المدى من الأغماد، واشتعل الموقف وتطور الأمر إلى حد ضرب بعض الأجانب للأهالى بالرصاص من نوافذ وأسطح المنازل وامتدت المشاجرات حتي عمت إرجاء الثغر فهجم

الرعاع على المارة وأصحاب الدكاكين وأخذوا يسطون على كل أجنبى وجدوه فى طريقهم كائنا ما كان ويوسعونه ضربا بالعصى والهراوات كما انتشروا فى الشوارع وأنبثوا فى أحياء الأوروبيين منادين بالجهاد وساعد على ذلك القلق والاضطراب اللذان استوليا على أهالى الاسكندرية نتيجة للشائعات حول تواجد الأسطول المشترك فى مياة الاسكندرية واستمر القتال نحو خمس ساعات لم يستطع أحد خلالها السيطرة على زمامه إلا بعد تدخل القوات العسكرية المرسلة بأمر عرابى والواقع أنه لولا تدخل عرابى فى الوقت المناسب لانتهى الشغب بمجزرة عنيفة أودت بحياة الأوروبيين.

أن أصابع الاتهام تشير إلى أن مدبرى هذه المذبحة هم عمر لطفى محافظ الاسكندرية بالاتفاق مع الخديو والسيد قنديل مأمور الضبطية فى حى اللبان بالاسكندرية وعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية والانجليز وفيما يلى نعرض للتهم الموجهة إلى كل هؤلاء، ووجهات النظر المختلفة حولها.

إن إتهام عمر لطفى بالتحريض على هذه المذبحة، أمر له ما يبرره وفيما يلى نعرض لذلك:

١- ذكر محمد رشيد رضا أن الشيخ محمد عبده قال: " كنت فى الاسكندرية فسمعت الناس اجمع يقولون ان المحافظ عمر لطفى سمح بانتشار الفتنة إلى هذا الحد لأنه كان مقيما فى البلد، ولم يصدر أمرا بتوقيفها، ولم يذهب إلى مكان الفتنة . ولم يطلب مساعدة العسكر النظامى مع أنهم كانوا على مقربة منه وأجمع الناس على أن عمله هذا موعز به من الخديو" حيث كان جميع مستخدمى المعية فى ثانى

يوم الحادثة فى غاية الفرح والسرور لما حدث ساخرين من التزام عرابى بالمحافظة على الأمن العام كما ذكر الشيخ محمد عبده فى مذكراته عن الثورة العرابية ان عمر لطفى كان بالقرب من زيزينيا "فسأله سائل كيف تكون هنا، والمذابح على خطوات منك فقال لست بقائد، وهذا لا يعنينى فسأله لم لا تحضر بلباسك الرسمى على حصانك شاهرا سيفك فى خمسين من العساكر وبذلك ينتهى الأمر فأجابه انصرف ليس هذا من شأنك" ويتفق برودلى مع الشيخ محمد عبده فى أن عمر لطفى لم يعط الأوامر بوقف المذبحة، كما يتفق معه جون مارلو فى أن عمر لطفى لم يذهب إلى مكان الحادث فى الوقت المناسب.

٢- ان عمر لطفى حرض بعض الناس على الاشتراك فى المذبحة، وشجعهم على ذلك كما أنه أشار على رجال البوليس بعدم التدخل بل وطلب من أحد البدو اطلاق الرصاص على كل أوربى كان يقف فى شباك وبيده مسدس وذلك لزيادة إشعال الموقف.

٣- أن عمر لطفى جلب إلى الاسكندرية عصبة من البدو المستأجرين وسلحها بالنبابيت، كما أمر رجال البوليس فى السر بأن يشهدوا ما سيجرى ولا يتعرضوا.

٤- أن عمر لطفى استحوذ على محل التلغراف بالاسكندرية ليكون على اتصال بالخديو ولم يخبر سليمان سامى قائد الحامية بشئ إلا بعد مضى الساعة الرابعة، وقد أمره بأن يقود جنده عزلا من السلاح.

٥- ان عمر لطفى طلب انزال عساكر انجليزية إلى الميناء لعجز عرابى عن الأمن.

٦- أن عمر لطفى بحكم وظيفته كمحافظ للاسكندرية وقت الفتنة كان مسنودا إليه ملاحظة اشغال الضبطية والدائرة البلدية بالاسكندرية وهذه الوظيفة كانت تابعة رأسا للخديو، ومع ذلك فإنه لم يسأل عن الأحداث التى وقعت بالمدينة بل أعفى من مسئوليتها وأوعز إليه الخديو ان يستعفى بدعوى المرض.

٧- ان الخديو أمر بتعيين عمر لطفى وزير للحربية والبحرية جزءا لخدماته.

وكما أن إتهام عمر لطفى بالاشتراك فى تدبير المذبحة أمر له ما يبرره فأن التهم قوية ايضا ضد السيد قنديل مأمور ضبطية الاسكندرية لأن رجال الشرطة التابعين له تراخوا فى اتخاذ الاجراءات الكفيلة وقت الفتنة بل كانوا يحثون الأهالى على الشغب، وقدموا النبابيت والعصى لأولاد البلد ولم يتدخلوا لحماية الأوربيين بل أن بعض الأوربيين الذين ذهبوا إلى الضبطية للاحتماء بها قتلوا داخلها أو طردوا منها ليقتلهم الرعاع كما أنه قد ألقى من على سطح ضبطية الاسكندرية إلى الشارع عصى ونبابيت لاستعمالها فى الضرب واشعال الموقف، واشترك بعض رجال الشرطة فى القتل والاعتداء ويثبت ذلك الفحص الذى قام به بعض أطباء القنصليات الأجنبية فى مصر على جثث القتلى أن هؤلاء قد قتلوا أما باطلاق الرصاص عليهم أو بآلات حادة جارحة كالسكين، ومن ناحية أخرى فان السيد قنديل الذى كان متكفلا

بتوفير الأمن فى المدينة تمارض. واحتجب وقت المذبحة ولم يتحرك من منزله بحجة أصابته بشلل نصفى مع أن هذا لم يثبت بشهادة الأطباء الذين كشفوا عليه أبان محاكمته، كما ان الطبيب مصطفى النجدى الذى زاره يوم احتجاجه ذكر أنه كان يمكنه الخروج من منزله لأنه لم يصب بشلل كما ادعى، ولما أخبر بالواقعة وكان لابسا ثياب النوم، ومضجعا على مرقده مشروح الصدر فلم يجب المعاونين مطلقا، ومن لجهة حديثه كان يظهر رضاه عما حدث بل ويذكر البعض أنه اعطى أوامره بقتل الأوربيين.

أما عن النديم فقد اتهم بأنه شجع المشاغبين على المذبحة، وأنه كان السبب المباشر فى توتر النفوس بالاسكندرية لخطبه المؤثرة التى ألقاها قبل المذبحة واجتماعه بشبابها، وتأثيره عليهم بخطبة المهيجة، وتحريضه لهم على الفتك بالأجانب مما دفع الأوربيين إلى الاستعداد للدفاع عن أنفسهم عند الحاجة ، وذكر عمر لطفى فى تقريره أمام قومسيون التحقيق فى ٣ أكتوبر ١٨٨٢ أن النديم هيج وحرك أفكار "الأهالى" بالخطب والدسائس التى أعقبت مقتله ١١ يونية مما كان له أبلغ الأثر فى أذهان العامة، ولاسيما من الشباب الذين ضمهم إليه، وجعلهم آلة فى إنجاز أغراضه، فأدام التردد إليهم، والجامعة عليهم حتى إنقاد له الكثير ورغم التنبيه عليه بمغادرة الاسكندرية وعدم العودة إليها عاد وعمل ما عمله من الخطابة فى الجهة المعروفة بالأنفوشى، ثم ذهب ولم نشعر به إلا فى اليوم الثانى، وقد أعقب ذلك المذبحة وأنهى عمر لطفى تقريره باتهام النديم وغيره من العرابيين بأنهم كانوا سبب هذه الحادثة ويؤكد ما ذكره عمر لطفى التقارير الانجليزية الخاصة بمذبحة

الاسكندرية إذ يتضح منها أن هذا الحادث كان نتيجة لخطة مدبرة من قبل العرابيين وأن حسن موسى العقاد كان قد ذهب إلى الاسكندرية موفدا من قبل العرابيين قبل الحادث بيوم، وغادرها ليلة الحادث.

وذكر الياس ملحمة الشامى ان خطب النديم كانت "تهيج الأفكار، وتحرض المصريين ضد الأوربيين والأتراك"، كما كان يحث الشبان على حمل السلاح وتعلم استعماله حتى استجاب له بعضهم، وتوجهوا إلى معسكر رأس التين للتدريب.

وذكر محمد تامى أثناء استجوابه أن النديم كان يحضر إلى الاسكندرية ويلقى فيها خطب ضد الحضرة الخديوية وضد الأوربيين.

وذكر ابراهيم الناضورى أثناء استجوابه عن حادثة الاسكندرية أن الخطب المهيجة التى كان يلقيها النديم، وخصوصا الخطبة الأخيرة التى ألقاها على شاطئ البحر بجهة السيالة، والتى كانت قبل الحادثة بيومين كان لها أكبر الأثر فى هذه الحوادث، ويتفق مع هذا القول محمد طاهر، ويزيد علي أن موضوع هذه الخطب هى "مصر للمصريين" وأن السلطنة أيضا كانت للمصريين قديما وليست لأحد من الأوربيين أو الترك ويذكر أحمد سلامة أنه قد بلغه قبل الواقعة بيومين أن نديم ألقى خطبا فى جهة الأنفوشى هيج فيها الأهالى وحرضهم على قتل الأوربيين وحثهم على الحرب وحفظ الوطن.

وذكر جون مارلو أن مذبحة الاسكندرية كانت النتيجة التلقائية للدعاية المضادة للأوربيين والمسيحيين ، ويؤكد على حلمى بك وكان من كبار الضباط فى محضر استجوابه أن عبد الله النديم أخبره قبل الحادث بيوم أنه

سيحدث بالاسكندرية أمر خطير، وهذه هى نص روايته "أنى قبل حصول المذبحة بيوم واحد قابلت عبد الله النديم فى وقت الصباح بمصر فسألته فى أى وقت حضرت من الاسكندرية فقال حضرت منها ليلة أمس لاشغال مهمة وأنى متوجه إليها فى هذا اليوم بعد الظهر فقلت له لماذا هذه العجلة، ولأى سبب ستحضر من الاسكندرية فى ليلة أمس وتتوجه إليها فى هذا اليوم فقال لى أنا حضرت من أجل مسألة مهمة، ومتوجة إلى الاسكندرية فى هذا اليوم لأن اسكندرية سيحصل فيها بكرة حركة جسيمة جدا، وفى ثانى يوم حصلت تلك المذبحة فتحقق لى بذلك أن عرابى كان له دخل فى هذه الحركة الفظيعة".

وذكر على داود فى محضر استجوابه أن النديم كان يحرض الشباب ويتكلم فى الديانات، ويلقى الخطب وأن سعادة المحافظ نبه عليه بالخروج من الاسكندرية.

ذكر الصحفي لويس صابونجى فى رسالة منه إلى بلنت أن شخصية النديم السريعة الإثارة يمكنها إشعال النار فى أى وقت لحرب دينية.

وعندما سئل احمد عرابى أثناء محاكمته عن صلته بالنديم، وعن مدى معرفة أنه سافر إلى الاسكندرية قبيل المذبحة، وأن محافظ المدينة أراد أن يخرجه منها، ولكنه لم يستطيع لصلته بالعرابيين لم ينكر عرابى هذا بل قال بأنه ليس مسئولا عن النديم ولا عن تصرفاته.

ورغم أن هذه الشهادات والتقارير تؤكد ان للنديم يدا فى إحداث فتنة ١١ يونية فقد ذكر بلنت أن خطب النديم فى ذلك الوقت كانت تحض الناس

على الهدوء، وأنه كان يشرح لهم عدم التورط فى أى اشتباك مع الأوربيين حتى لا تعطى الفرصة للأسطول الانجليزى بالتدخل وضرب المدينة.

كما ذكر محمد حندق صاغقول مستحفظين الاسكندرية فى محضر استجوابه ان النديم لم يشجع الأهالى ضد الأوربيين بل كان يطلب منهم الاتحاد وإلا يعتدوا على أحد. كما أنه لم يكن موجودا بالاسكندرية وقت الحادث بل كان بالقاهرة.

والواضح أن هذه المذبحة أحزنت عرابى ورفاقه، لأن عدم استتباب الأمن قد أساء إليهم، وقلل من عطف الدول الأوربية على حركتهم.

وقد انكر بلنت وبرودلى اتهام العرابيين بتدبيرها، ومع أننا نضع فى الحسبان أن شهادات وتقارير الشهود كانت بعد هزيمة العرابيين وخروجهم من ساحة المعارك، وان المغلوب كثيرا ما تلصق به التهم جزافا فأننا نرى أن طبيعة النديم الثورية ولهجته الخطابية التى تستثير الشعور دون حيطة أو تبصر، وكراهيته للأجانب كان لها أكبر الأثر فى إثارة الأهالى الذين تشبعوا بكراهية الأجنبى المستغل فكتموا غيظهم فى نفسهم حتى حدثت الفتنة وكان دويها واضحا فى ١١ يونيه ١٨٨٢.

أما عن اتهام الانجليز بأنهم هم الذين دبروا هذه المذبحة، واصطنعوا حادثة المالطى مع المكارى لإثبات عجز الحكومة عن حماية الأمن استنادا على أن المالطى الذى تشاجر مع السيد العجان كان من اتباع الانجليز، وأخا لخادم المستر كوكسن القنصل الانجليزى، فان هناك من المواقف ما يؤكد ذلك كما أن هناك من المواقف ما ينفيه.

وعن الموقف الأول يتضح حرص كولفن على إظهار البلاد بأنها غير مستقرة وبلا حكومة وان الفوضى تضرب أطنابها والخراب يتسع نطاقه، ففى مذكرة له يذكر أنه يتوقع فى اى لحظة أن يسمع عن حادثة خطيرة لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

ويتهم عبد الله النديم المستر كولفن بتدبير إحداث مذبحة الاسكندرية فيذكر أن هناك اتفاق مع السير (مالت) و المستر (كولفن) على إحداث فتنة فى الاسكندرية بين الأجانب والمصريين لاتخاذ ذلك ذريعة لتدخل الأساطيل الأجنبية فى الموقف واحتلال المدينة كما ذكر جون نينيه بأن (كوكسن) شجع المالطيين على التسلح غير أن هناك ما يدل على أن تسليح الأجانب لم تكن فكرة (كوكسن) وحده فبعد أن انتشرت الشائعات بحدوث مذبحة للأجانب فى الاسكندرية اقترحت القنصلية اليونانية على قنصل انجلترا وغيره من القناصل وضع خطة سرية لتسليح الأجانب للدفاع عن أنفسهم وقت الحاجة، ولكن هذه الخطة لم تنفذ خشية ما قد يترتب على ذيوعها بين الاسكندريين من حوادث خطيرة.

أما عن الموقف الثانى فيتضح من محاضر جلسات العموم البريطانى أن ما حدث فى الاسكندرية كان كارثة بالنسبة للانجليز راح ضحيتها بعض رعايا الانجليز الذين ذبحوا برغم أنهم فى حماية الأسطول البريطانى وتؤكد الأحداث ذلك فالقنصل البريطانى (كوكسن) ضرب وجرح فى رأسه جرحا خطيرا بعد أن هجم عليه الغوغاء، ولم يفلت من أيديهم إلا باعجوبة كما قتل

ضابط انجليزى مما دفع أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى إلى أن يتساءل على من تقع مسئولية هذه الأحداث فى الاسكندرية.

ومهما كان الأمر فان ما حدث فى الاسكندرية قد أعطى الفرصة للانجليز لاتخاذ هذه الأحداث ذريعة للتدخل المباشر بحجة عجز العرابيين عن حماية أرواح الرعايا والقناصل الأجانب فى مصر.

وعقب الحادث سافر الخديو إلى الاسكندرية مع درويش باشا بحجة العمل – كما ذكر الخديو لثابت باشا مندوبه فى استنبول- على تهدئة الخواطر وتقوية أسباب الأمان وتخليص الأذهان من المخاوف حيث هرب معظم السكان الأوربيين من البلاد والتجأوا للأسطول والبواخر الموجودة فى الميناء بعد أن تعرضوا للمحن التى صحبت مثل هذه الأحداث، ولكن كان واضحا من ذهاب الخديو إلى الاسكندرية رغبته فى أن يكون على مقربة من الأسطولين الانجليزى والفرنسى بعد أن أعيد الامن الي نصابه اذ كان يعتقد انه هدفا لمؤامرات يتم تدبيرها بواسطة الجيش ورغم أن السلطان قد طلب من الخديو ودرويش باشا الانتقال إلى القاهرة للسيطرة على زمام الأمور فانه ظل بالإسكندرية بحجة تسكين الاضطراب وإزالة الخوف من نفوس الأوربيين والأهالى، كما ان الباب العالى احتج لدى الحكومة البريطانية على أى تدخل سياسى فى مصر دون موافقة سابقة من السلطان، وقد حاول السلطان العثمانى استغلال هذه الأحداث بإرسال قوات عسكرية تركية إلى مصر تكون قيادتها لدرويش باشا ولكن تلك المحاولة قوبلت بعاصفة استنكار شديدة ضد السلطان فقد انكر علماء المسلمين أن يرفع مسلما سلاحا فى وجه أخيه

المسلم، وأعلنت انجلترا أن هذه الضغط من السلطان ليس له ما يبرره وتحت هذه الضغوط سحب السلطان قراره بالتدخل المسلح فى مصر.

والجدير بالذكر أنه بعد قبول استقالة البارودى لم تتألف الوزارة الجديدة برئاسة راغب باشا إلا فى ٢١ يونية ١٨٨٢ وقد طلب الخديو فى الأمر العالى الذى وجهه إلى رئيس النظار الجديد إبقاء عرابى ناظرا للجهادية والبحرية.

وقد اهتمت وزارة راغب باشا بتهدئة الخواطر فى محاولة منها لاعادة العلاقات الطيبة بين أهالى الاسكندرية والأجانب الذين كانوا فى حالة انزعاج شديد فأصدرت تعليمات لخطباء المساجد ووعاظها " بأن ينصحوا الناس بموادة النصارى وغيرهم من المخالفين فى الدين" كما اعتزمت الوزارة تأليف لجنة مختلطة من المصريين والأجانب مهمتها إجراء تحقيق فى حوادث الاسكندرية لمعاقبة المتسببين فيها، وبدأت الأمور تستقر فى بعض أحياء المدينة ووزع العرابيون منشورا على الأهالى بأن الأساطيل على وشك الانسحاب من الاسكندرية، وما أن أخذت الأمور تستقر حتى أصدر الخديو توفيق منشورا فى ٢١ يونية اتهم فيه عرابى بالتقصير فى المحافظة على أرواح الأجانب وأبدى اسفه لإحداث الاسكندرية.

والواضح أن مركز الخديو فى تلك الفترة كان ضعيفا وسلطته مسلوبة وقد وضح ذلك للانجليز فقد ورد فى مناقشات أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى تساؤل عن مركز الخديو، وعما إذا كان هو الحاكم الحقيقى فى مصر وهل يمكن أن يستمر كخديو للبلد ام لا.

ونظرا للخطورة المترتبة على ضعف سلطة الخديو، وخشية الدول الأوربية وخصوصا فرنسا من انفراد انجلترا باحتلال مصر تقرر عقد مؤتمر دولى لبحث المسأله المصرية.

(١٠) مؤتمر الآستانـــة

دعت فرنسا إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية فوافقت انجلترا وروسيا والمانيا والنمسا وايطاليا على الدعوة بينما رفضت تركيا الفكرة فى بداية الأمر بحجة أن ايفاد درويش باشا إلى مصر كاف لحل مشكلتها ولأن تركيا رأت فى بحث الموقف فى مصر على النطاق الدولى بمثابة تدخل فى شئون سيادتها غير ان السلطان عاد ووافق على حضور المؤتمر الذى انعقد فى احدى ضواحى الاستانة فى ٢٣ يونية ١٨٨٢، وانتهى إلى عقد اتفاق اطلق عليه ميثاق النزاهة وبمقتضاه "تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى".

وقد وقعه أعضاء المؤتمر جميعا ، كما قرر المؤتمر فى ٢٧ يونية، وبعد أن انضمت إليه تركيا وجوب التدخل فى شئون مصر لاخماد الثورة على ان تعهد لتركيا بهذه المهمة، ولكن انجلترا حين أبرمت القرار كانت تنوى نقضه فحين اقترح مندوب ايطاليا المفوض بأنه ليس من حق أى دولة

مشتركة فى المؤتمر ان تقوم بأى عمل انفرادى ضد مصر طالما ظل المؤتمر منعقدا طلب مندوب انجلترا أن يضاف إلى الاقتراح جملة" إلا فى حالة الضرورة القصوى" ليضمن بذلك لبلاده حق التدخل فى شئون مصر بحجة ما تقتضيه الظروف القاهرة، وفعلا فأنه لم يمض على توقيع انجلترا على قرارات المؤتمر ستة عشر يوما حتى ضرب أسطولها الاسكندرية بمدافعه فى١١ يوليو١٨٨٢

(١١) ضرب الاسكندرية

وفى يوم ٦ يوليو شرع (الادميرال سميور) قائد الأسطول الانجليزى فى استفزاز العرابيين، وانتحال الأسباب لمباشرة الأعمال الحربية فأرسل إلى قائد القوات العسكرية فى الاسكندرية يطلب منه وقف التدابير الحربية التى تجرى فى الطابيات وتسكين النشاط العسكرى فى الاسكندرية ووقف التحصينات القائمة، وإذا لم يتحقق ذلك فى مدى اثنى عشر ساعة فان الأسطول الانجليزى سيضرب مدينة الاسكندرية.

والواقع ان (سيمور) قد حاول انتحال الذرائع للعدوان على مصر، وكانت لديه أيضا أسباب شخصية تدفعه إلى الاسراع فى مباشرة الأعمال الحربية، فأسطول بحر المانش كان قد تلقى الأوامر بالانضمام إلى أسطول سيمور- وكان قائد أسطول المانش أرقى رتبة من سيمور، فإذا انضم إليه تكون الرئاسة له، لذلك اسرع سيمور فى اختلاق الأسباب لضرب الاسكندرية قبل مجئ أسطول المانش.

وذكرالمستشرق جون نينه Ninet وكان شاهد عيان لضرب الاسكندرية أنه كان يزور الحصون بصحبة كبار الضباط يوميا، ولم ير بها أى ترميم ولم ينصب فيها أى مدفع جديد منذ وصول أوامر السلطان وأكد ذلك ايضا "وكيل عموم الاستحكامات المصرية" ولكنه ذكر ان حكمدار طابية السلسلة كان لديه ثلاثة قواعد خشبية للمدافع الصغيرة أرسلها للتصليح وأعيد تركيبها بعد صدور أوامر السلطان مما جعل البعض يظن بأنه تم تركيب مدافع جديدة.

وذكر القائمقام فرج عبد العال فى تقريره المقدم إلى الخديو انه "لما صدر الأمر السلطانى بتوقيف اشغال الطوابى، حصل الامتثال من الجميع".

وذكر محمد شكرى بك انه: " لم يكن جاريا وقتها تصليح وترميم شئ بالاستحكامات نفسها بل الذى كان جاريا هو بياض وترميم القشلاقات".

وذكر الخديو توفيق " أن ادعاءات (الأدميرال سيمور) انما تقوم على الظن والشبهة، فليس هناك مدافع وضعت فى الطوابى غير مدافعها القديمة، ولم يعمد إلى اية ترميمات جديدة فى الطابيات، وليس ثمة حركات فى الطابيات سوى تنظيف المدافع ومسحها كالمعتاد وإجراء بعض التمرينات دون اطلاق المقذوفات".

ومهما كان الأمر فأننا نرى انه من حق العرابيين تحصين وترميم مواقعهم الدفاعية، وان الحجة التى تذرع بها الانجليز لضرب الاسكندرية هى حجة واهية.

وطلب (الأدميرال سيمور) من العرابيين رفع مدافع الاستحكامات الموجودة بطوابى رأس التين ، وعلى الساحل الجنوبى للميمنة الشرقية لأن ذلك من وجهة نظره يعتبر تهديدا للسفن الانجليزية وهدد سيمور بانه فى حالة رفض طلبه سوف يطلق النار على الاسكندرية فى شروق شمس يوم الثلاثاء ١١ يوليو ١٨٨٢، وقد ردت الحكومة المصرية على انذار الأدميرال بانه ليس هناك اية تدابير حربية تجرى فى الطابيات وانها على الحالة التى كانت عليها عند وصول الأساطيل، ورأت تفاديا للعواقب التفاهم مع (الأدميرال سيمور) بفك ثلاثة مدافع من الطوابى التى ادعى بتركيبها، على أن يختار سيمور الأماكن التى يتم رفع المدافع عنها سواء من طابية واحدة أو من كل طابية مدفع واحد ولكنه أصر على مطالبة بتسليم الطوابى أو ضربها، وكان الرد معارضة طلبه حتى لو أدى ذلك إلى الحرب مع عدم مقابلة ضرب المدافع بالمثل ألا بعد خمس طلقات من مدافع الأسطول، ونفذ سيمور تهديده وبدأ فى ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة من صباح يوم ١١ يولية ١٨٨٢، وفتحت سفن الأسطول الانجليزى نيرانها على القلاع والسفن بعد ان غادر الأسطول الفرنسى بأوامر من حكومته الميناء إلى البحر.

ولكى يجعل الانجليز عملهم العسكرى ذا صبغة شرعية عرضوا على الخديو الضيافة على ظهر احدى سفنهم حتى ينتهى الضرب، ولكن الخديو اعتذر.

واستمر الأسطول الانجليزى فى ضرب الاسكندرية نحو عشر ساعات تمكن خلالها من اسكات المدفعية الساحلية وتخريب الاستحكامات بالمدينة وهدم واحراق معظم مبانيها.

وجاء ضرب الاسكندرية تجاهلا للمؤتمر الذى كان لا يزال منعقدا فى الآستانة، فلا السلطان ولا الدول المجتمعة طلبوا من انجلترا القضاء على الثورة المصرية، وهكذا أهان الانجليز المؤتمر الذى دعوا إليه بأن بدأوا الحرب بغير توصية منه أو حتى موافقته، كما اعتدوا على حقوق الباب العالى.

ولقد آثار ضرب الاسكندرية الجدل العنيف فى مناقشات مجلس العموم البريطانى فاستنكر بعض الأعضاء هذا العمل، واعتبروه تصرفا خاطئا وغير مدروس ووصفوا السياسة الخارجية لانجلترا فى مصر بأنها نفرت حلفائها، وورطتها – أى انجلترا- بصورة واضحة فى حرب مع مصر.

وعلى كل حال فقد صمدت القوات المصرية فى مراكزها بعض الوقت، وبذلت جهدها أمام قذائف الأسطول الانجليزى للطوابى، واشترك الرجال والنساء من أهالى الاسكندرية فى نقل الذخائر إلى المدافعين رغم نيران المدافع والقنابل. ولكن ضعف المدفعية المصرية وقدمها لم يحقق لهم استمرار الصمود والقتال.

ولما نزلت القوات الانجليزية إلى الاسكندرية أظهر الخديو انحيازه إليها وسارع هو وشيعته الضئيلة بتهنئتها ووضع نفسه تحت حمايتها، وهنا يجدر بنا أن نتساءل هل كان هناك اعلان حرب من انجلترا على مصر؟

يذكر المستمر جلادستون بأن ما اتخذ كان إجراءا دفاعيا لأمن الأسطول كما صرح السير (تشارلز ديلك) وكيل الخارجية البريطانية بان القوات التى انزلت كانت مهمتها الحفاظ على النظام والأمن فى الاسكندرية، وقد ارسل الخديو رسله إلى المصريين الذين هجروا الاسكندرية يطلب منهم العودة إليها حتى تستقر الأحوال، وكان موقف درويش باشا متفقا مع الخديو فى الانحياز إلى الانجليز. وعلى أى حال فبعد أن أصبحت الاسكندرية غير صالحة كمنطقة دافعية، قرر العرابيون الانسحاب منها، وفى أعقاب ذلك تم احراقها ويتهم حسين باشا الدرملى العرابيين بحرق الاسكندرية فذكر ان النديم كان من المشجعين على حرق المدينة ونهبها حتى لا يجد الانجليز شيئا عند احتلالهم لها.

كما أكد ذلك احمد سلامة فذكر أنه رأى النديم بعد الحادث فى محطة سيدى جابر راكبا فى صهريج الوابور وفى يده طبنجة، وسمعه يقول انه قتل بها ثلاثة أشخاص، وأن حرق البلد كان بواسطة غاز أحضر بمعرفتهم وصب على الدكاكين والمنازل حتى يتم حرق البلد بسرعة.

وأيد حسن واضف هذا الكلام فقال انه كان راكبا وابور السكة الحديد القادم من الاسكندرية للقاهرة والذى كان به عبد الله النديم وانه سأله عن حالة الاسكندرية فأجابه بقوله: " أننا أوقدنا فيها النار بعد السلب والنهب ولما سأله عن حالة الطوابى قال له أنها هدمت، ولكننا مستعدين للمقاومة فى البر"، وأصر النديم على المقاومة قائلا: " فمع أنه ضعيف فقد قتل ثلاثة من الأوربيين بالطبنجة التى معه"، وأخرج من جيبه طبنجة...

وأكد ذلك ما تردد من أن سليمان سامى كان قد شرع فى حرق الاسكندرية فعلا وبدأه فى جهة المنشية، وذكر محمد شكرى أن ما فعله سليمان سامى كان بالاتفاق مع عرابى بينما يذكر آخرون أن ذلك كان بدون علمه.

وعلى كل حال فقد بيعت البضائع التى نهبها العساكر والأهالى من الاسكندرية بسوق كفر الدوار دون أن يتعرض أحد من العسكريين لضبطها أو لجمعها وتسليمها للمديرية، وإذا كان البعض يحاول إبعاد العرابيين عن هذه التهمة فإننا نرى أن طبيعة المتطرفين من قادة الثورة العرابية كانت تأبى أن تترك الاسكندرية سليمة تستفيد منها القوات الانجليزية وتدخلها آمنة فاشعلت فيها الحرائق ونهبت المحلات.

إذا كان بلنت وسليم النقاش قد ذكرا بأن العرابيين حرقوا الاسكندرية وفقا لتكتيك عسكرى سليم بألا يستفيد العدو من البلد الذى يدخله كما فعل الروس فى موسكو فى أثناء الغزو النابليونى حتى لا يجد العدو مأوى ولا مئونة ولا ذخيرة لرجاله وحتى يستطيع عرابى التقهقر لاتخاذ أماكن استراتيجية للقتال فإن شهادة أحمد رفعت تؤكد أن عرابى قد ذكر بأنه: " إذا تداخل أحد لازم نموت لآخرنا، ونفنى كل شئ" كما أن وثائق الثورة العرابية تؤكد أن عرابى لم يصدر منه أى تأنيب لسليمان سامى بل أشركه معه فى الاستعدادات بكفر الدوار، ولم يحاكمه.

وذكر محمود فهمى أن عساكر آلاى مصطفى عبد الرحيم وسليمان داود كسروا أبواب الدكاكين والمخازن ونهبوا ما فيها وأوقدوا النيران فى

الأماكن والأبنية الفاخرة كما دخل ايضا عربان البحيرة والبرابرة وسلبوا الحوانيت والمخازن وأشعلوا فيها النيران علما بأن العرابيين قبل انسحابهم من الاسكندرية أطلقوا سراح جميع المسجونين.

والجدير بالذكر أن أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى قد نبه الحكومة البريطانية على ما يتسبب عن ضرب الأسطول للاسكندرية بأنه فى حالة يأس الجيش المصرى فقد يقوم بتدمير المدينة.

أننا نتفق مع رأى الشيخ محمد عبده فى أن تهمة حرق الاسكندرية ينبغى أن توجه لأكثر من طرف، فقد عثر على جثث أروام بلباس عرب أثناء الحريق، كما اشترك فيه عربان من أولاد على ممن كانوا على صلة بالخديو، ومنهم أهالى الاسكندرية ومنهم أوربيون بقصد المبالغة فى التعويضات.

ونتيجة لضرب الأسطول الانجليزى للاسكندرية تحطمت حصونها، ولم تعد صالحة للدفاع مما دفع العرابيين إلى الانسحاب منها إلى منطقة كفر الدوار واعادة تنظيم الاستعدادات الحربية، ولما علم الخديو بنية العرابيين أرسل إلى عرابى يطلب منه وقف كل التجهيزات العسكرية والسماح للمهاجرين بالعودة إلى الاسكندرية والحضور إليه فى قصر رأس التين لاعطائه التنبيهات اللازمة والغاء الإدارة العسكرية وإعادة الإدارة المدنية ولما استشار عرابى المقربين إليه نصحوه بعدم التوجه إلى رأس التين فرفض عرابى طلب الخديو واستمر فى استعداداته واتهم الخديو بخيانة البلاد، وانه سبب ما نزل بها من مصائب، وطالب الوطنيين بتدبير المساعدات اللازمة للمهاجرين الذين أضيروا من اجل بلادهم.

ونتيجة لتطور الأحداث واتضاح موقف الخديو المؤيد للانجليز دعا عرابى إلى عقد جمعية عمومية من الأعيان والعلماء والموظفين وممثلين عن كافة الطوائف ليعرض عليهم الموقف، وما يجب عمله ردا على موقف الخديو كما أرسل خطابا بذلك إلى جميع مديرى المديريات.

وعقدت الجمعية العمومية اجتماعها فى مساء يوم ١٨٨٢/٧/١٧، وانتخب حسين باشا الدرملى رئيسا للجلسة، كما اتخذ المجلس قرارته بالاجماع، وكان أهمها الاستمرار فى قتال الانجليز وإرسال وفد إلى الخديو بالاسكندرية يطلبون منه العودة هو والوزراء إلى العاصمة كما طالب بعض الأعضاء بعزل الخديو ولكن استقر الأمر على الرجوع إلى السلطان فيما يختص بالخديو.

وقد رفض الخديو قرارات المجلس العرفى مما جعل المجلس يطلب من ديوان المالية وقف صرف مرتبات الخديو والوزراء عن شهر يولية ١٨٨٢.

وفى ٢٠ يوليو ١٨٨٢ أعلن الخديو عصيان عرابى وأصدر أمرا بعزله من منصبه وتعيين عمر لطفى مكانه، وقد أرجع الخديو ذلك إلى عدم إطاعة عرابى للأوامر ورفضه عودة المهاجرين إلى الاسكندرية وحجزه مياة ترعة المحمودية، واستمراره فى التجهيزات الحربية وقطعه للاتصالات التلغرافية والبريدية عن حتى أن أخباره الخاصة لم يستطيع معرفتها مما سبب له الضيق والاضطراب وأضطر إلى الاستعانة بتلغراف الجيش الانجليزى ،

وقد برر الخديو نزول القوات البريطانية إلى الاسكندرية بالقضاء على الحرائق وطرد اللصوص وحماية المدينة.

ولم يهتم عرابى بعزل الخديو له وطلب من يعقوب سامى وكيل وزارة الحربية أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد والتشاور فى الأمر، وقد عقدت الجمعية العمومية اجتماعها الثانى فى ٧/٢٢/ ١٨٨٢ فى جو ذكره شهود العيان بأنه ملئ بالرهبة والعنف فالضباط والجنود شاهرين سلاحهم خارج الاجتماع وداخله، وعلى الروبى يخطب خطبة عنيفة يهاجم فيها الخديو ويتهمه ببيع البلاد للانجليز الذين عاثوا فى البلاد فسادا وأعقبه محمد عبيد الذى رفع سيفه وأقسم يمينا بقطع يد من يؤيد عزل عرابى، وارتجل الشيخ محمد عبده خطبة قال فيها: " أن الخديو إنحاز للانجليز، ويريد تسليم القطر لهم كما حصل فى الاسكندرية والمراد بعقد هذه الجمعية هو هل يصح عزل عرابى باشا او يبقى ناظرا على الجهادية". ونظرا لما حدث فلم يتجاسر احد على رفع يده بالمعارضة وانتهى الاجتماع إلى ضرورة بقاء عرابى ناظرا للجهادية وإهمال أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين معه فى الاسكندرية وخصوصا بعد أن خرج الخديو على قواعد الشرع والقانون.

وقد ختمت الجمعية العمومية قراراتها بضرورة عرض الأمر على الباب العالى بواسطة وكلاء النظارات، وأرسل العرابيون إلى المديريات ودواوين الحكومة منشورا باعلان انضمام الخديو إلى الانجليز وأمروا بخلع طاعته: "لأنه باع البلاد لألد أعدائها" وضرورة المداومة على الاستعداد

للقتال وعدم التسليم كما أمر عرابى بسد ترعة المحمودية لقطع المياة عن الخديو وأعوانه فى الاسكندرية.

وفى ٧ أغسطس ١٨٨٢ أصدر الخديو أمرا لجميع سكان مصر أتهم فيه عرابى بالسعى لخراب مصر، وبأنه السبب الأول فى مذبحة الاسكندرية وما حدث بطنطا وغيرها، وأنه سبب شل الحياة التجارية والزراعية فى البلاد.

وفى وسط هذا الجو من الانقسام بين الخديو والعرابيين نشبت الحرب مع الانجليز، وكانت الخزانة المصرية خاوية لأن المراقب الانجليزى كولفن أخذ الأموال المصرية الموجودة فى الخزانة العامة، ووضعها فى احدى سفن الأسطول الانجليزى قبل الحرب بأيام وكذلك نقلت الأموال الموجودة بصندوق الدين إلى السفن الحربية بالاسكندرية لذلك تزاحم الأهالى على أعانة الجيش بما يلزمه.

(١٢) التعاطف الوطنى والاسلامى ضد الانجليز

قامت البلاد تدافع عن شرفها وتحارب عدوها، فانضم الرجال إلى معسكرات التدريب لخوض المعركة وتركوا محالاتهم وعائلاتهم ومزارعهم وامتلأت نفوس أفراد الأمة المصرية بالرغبة فى الانتظام فى سلك العسكرية والاستشهاد فى سبيل الله والوطن وتبرعت النساء بحليهن عن طيب خاطر، وهرع الشيوخ إلى المساجد يدعون الله كى ينصر عرابى حامى البلاد وتحت وطأة هذا الحماس الشعبى فكر عرابى فى تشكيل وحدات من الأهالى يجرى

تدريبهم على حمل السلاح، وأن يعهد إليهم بحماية العاصمة والأقاليم عند خروج الجيش إلى مناطق القتال، ولكنه عدل عن الفكرة بعد أن اتضح أنه يخشى على العاصمة إذا سلمت حراستها إلى الأهالى وذلك لأن معظم من تطوع منهم هم الفقراء المحتاجون للقوت والعاصمة مكتظة بالأموال الأميرية وغيرها، وتقرر أن يجرى تدريب المتطوعين من الأهالى على الآليات وإرسالهم إلى جبهة القتال إذا لزم الأمر.

والواقع أن مصر لم تكن وحدها فى ازمتها فقد أثار ضرب الانجليز للاسكندرية هزة عنيفة بين المسلمين فى كافة البلدان الاسلامية فدعا علماء تركيا إلى حمل السلاح، ومساعدة أخوانهم فى الدين، كما ثار مسلمو الهند على الانجليز مما جعلهم يسرعون إلى تحديد إقامة جمال الدين الأفغانى الذى كان بالهند وقتذاك وفى الشام حمل الرجال السلاح، وأعدوا كتائب من المتطوعين ولكن السلطان منعهم من التوجه إلى مصر، وفى تونس ناصرت صحافتها عرابى ومثلته فى صورة البطل الذى سينقذ مصر والبلاد العربية من التدخل الأجنبى، واتصل عرابى بالسنوسى "وحرضه على القتال والمجاهدة فى سبيل الله". كما اتصل بعبد القادر الجزائرى فى منفاه بدمشق وبأبناء فلسطين وبثوار السودان بزعامة المهدى حتى اضطرت الحكومة إلى إرسال تعليمات إلى عبد القادر باشا حكمدار السودان بعدم الاصغاء إلى تعليمات العرابيين، ولما أيد عرب برقة نداء عرابى أجبرت انجلترا السلطان العثمانى على أن يرسل بتعليمات إلى والى طرابلس ومتصرف بنى غازى باتباع الحزم والشدة مع الأهالى بخصوص ذلك، كما طلب الانجليز من

الحاكم التركى فى فلسطين منع تقديم المساعدة إلى عرابى فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب المتعاطفين مع الثوره العرابية ورجالاتها.

(١٣) معارك كفر الدوار

أحكم عرابى تحصين مواقعه فى كفر الدوار، مما أعاق تقدم القوات الانجليزية فى هذه المنطقة، فقد استطاع طلبه عصمت قومندان فرقة كفر الدوار وجنوده صد هجوم الانجليز المتوالى على هذه المنطقة حتى اضطرت القوات الانجليزية إلى الانسحاب أكثر من مرة أمام بسالة الجنود المصريين.

ولما لم تستطع القوات الانجليزية اقتحام استحكامات العرابيين فى كفر الدوار نقلوا العمليات الحربية إلى منطقة قناة السويس حتى يتمكنوا من استخدام قواتهم البحرية مما اضطر العرابيين إلى جعل نقطة التل الكبير مركزا لتجميع قواتهم العسكرية تبعا لاستعداد العدو وحركاته، ولما كان عبور القوات الانجليزية للقناة يمثل خطورة على العرابيين فقد نصح بعض الضباط عرابى بردم القناة، ولكنه لم يستمع لنصائحهم مؤمنا بوعود ديلسبس التى كانت تنحصر فى ضمان حياد المرور فى القنال للجميع، وحماية أرواح ومصالح الأوروبيين المقيمين فى مصر، فكان ذلك من الأخطاء الجسمية التى غيرت مجرى الحرب، فقد اخترق الانجليز القناة، وانتقلت المعركة إلى الجبهة الشرقية فى أواخر أغسطس ١٨٨٢.

وأمام هذا التحول المفاجئ فى جبهات القتال أعاد عرابى حساباته فانتقل محمود فهمى رئيس أركان الحرب إلى "المسخوطة" وأخذ العرابيون

فى إنشاء خطوط دفاعية هناك، وقاموا بسد ترعة الاسماعيلية عند "المجفر" لمنع وصول المياة العذبة إلى الانجليز، ولكن الجنرال ولسلى قائد القوات الانجليزية أحبط هذه المحاولة حيث أحتل نقطة "المجفر" ثم تابع الجيش الانجليزى تقدمه، ونجح فى الاستيلاء على "المسخوطة" و "المحسمة" كما نجح فى أسر محمود باشا فهمى مما أدى إلى تصدع الجبهة الشرقية.

(١٤) منشور السلطان بعزل عرابى

واستطاعت انجلترا تغيير ميزان المعركة ليس حربيا فقط بل وسياسيا أيضا فتمكنت نتيجة للاتصالات المكثفة التى دارت بينها وبين الدولة العثمانية ونتيجة لجهود اللورد دفرين مندوبها فى الآستانة من الضغط على السلطان بالتهديد تارة، وباستخدام كل الوسائط ومنها الرشوة تارة أخرى حتى يصف عرابى بالعصيان، وتحقق لها الوصول إلى ذلك فأصدر السلطان منشورا بعصيان عرابى والتزام الدولة العثمانية بالمحافظة على الخديو مما قبل ميزان الحماس الشعبى وأضاع التأييد الاسلامى والعربى للثورة العرابية حيث كان عرابى يعلن أنه يدافع عن حقوق السلطان.

وحينما بلغ عرابى المنشور استشار عبد الله النديم فيما يجب عمله فأشار عليه كما يذكر (سليم النقاش) في كتابه مصر للمصريين نشره فى جريدة الطائف والرد عليه مع الاستمرار فى الدفاع عن البلاد حتى لو اشتركت عساكر عثمانية ضدهم لأن توزيع المنشور سرا سيكون له رد فعل

أسوأ مما لو نشر فى الصحف ورد عليه ، ولكن عرابى لم يستحسن نشره خشية تحول القلوب عنه.

ويذكر اسماعيل سرهنك أنه لما قرأ عرابى منشور الباب العالى بعصيانه فى جريدة الجوائب "وقع فى قلبه اليأس لأن حجته الكبرى كانت بدعوى أنه قائم بالمدافعة عن حقوق الدول العلية فى مصر فتشاور مع صديقه الحميم عبد الله النديم وأتفقا على اخفاء ذلك عن الجند".

وعلى كل حال فقد تمكن جواسيس الخديو على رأسهم سلطان باشا من توزيع المنشور فتمكن بعض العربان من التسلل إلى المعسكرات المصرية وتوزيع المنشور على الضباط والجنود الذين أحسوا بصدمة عنيفة بعد الاطلاع عليه فخارت قواهم وينسوا من الفوز وضعفت حميتهم الدينية إذا اعتبروا أنفسهم " عصاة على السلطان مخالفين لكتاب الله وسنة رسوله".

ومع أننا لا نلصق هزيمة عرابى بهذا المنشور وحده كما يذكر البعض فأننا نعتبره أحد الأسباب فى صرف القلوب عن عرابى وحركته.

وقد أرسل الخديو إلى عمد البلاد وأعيانها مكاتبات يدعوهم فيها إلى مخالفة عرابى وأعوانه، وأنه سيدخل تحت طائلة المحاكمة الشديدة والعقاب كل من يسانده.

(١٥) معركة التل الكبير

ونجحت جبهة الخيانة فى تنفيذ مخططها فاتصل الخديو وسلطان باشا بأحد الضباط ويدعى على يوسف (خنفس) ووعداه بالنياشين فكانت خطط

الجيش السرية ترسل إليهم عن طريقه، كما كانت أعداد وتحركات قوات عرابى وتوزيعها وخططها معروفة لدى الانجليز والخديو فهجم الانجليز فجأة يتقدمهم البدو وأنصار الخديو ومعهم خطة جيش عرابى ومواقعه ، وكانت المعركة الفاصلة فى التل الكبير والتى فوجئ فيها المصريون بالهجوم الانجليزى الذى لم يكن متوقعا فى حساباتهم حيث انه فى الليلة التى استعد فيها الانجليز للهجوم على التل الكبير كتب على يوسف (خنفس) إلى عرابى وكان فى مقدمة الجيش يخبره بعدم وجود تحركات للعدو "فعقد عرابى طوال الليل مع الفقراء فى الصيوان.. يذكرون إلى آخر النصف الأخير من الليل وعند الفجر ناموا جميعا" ولم يستيقظوا إلا على طلقات البنادق واستمرت المعركة حوالى عشرين دقيقة حطم فيها الجيش الانجليزى متاريس التل الكبير تحت قيادة السير ولسلى، وتشتت قوات عرابى.

وهكذا كانت معركة التل الكبير سلسلة من المآسى قوامها الخيانة حيث كان بالاسكندرية مكتبا يسمى " قسم المخابرات العسكرية" مهمته تنظيم شبكة الدسائس والجاسوسية فى البلاد، وكان على رأس هؤلاء محمد سلطان، كما ان معارك التل الكبير كانت غير متكافئة وقد ساعد على هزيمة عرابى فيها عدة عوامل منها نجاح الخديو فى ضم البدو إلى الانجليز بعد رشوتهم وخيانة بعض الضباط الذين انضموا إلى الخديو وابلغوه بخطط العرابيين ومواقعهم.

(١٦) محاولات الدفاع عن القاهرة والتسليم

أسرع عرابى إلى القاهرة بعد هزيمته فى التل الكبير وذهب إلى مقر وزارة الحربية حيث كان المجلس العرفى مجتمعا، وأخبرهم بأمر الهزيمة وأسبابها واستشارهم فيما يفعله، وبعد استعراض الموقف استقر الرأى على المقاومة بحجة أن القاهرة "غاصة بالجند ومخازن الجهادية ملأى بالمؤن والذخائر والأسلحة ومعدات الدفاع متوفرة".

وقد حاول العرابيون منع الانجليز من دخول القاهرة بمد خطوط الاستحكامات أمام العباسية فتوجه عرابى وبعض الضباط إلى العباسية لإجراء ترتيب النقط العسكرية، ووضع التصميمات لإنشاء خط دفاعى ولما استعرضوا الجند هناك وجدوا أن أعدادهم قليلة، وروحهم المعنوية منخفضة حتى أن احد الضباط هاجم فكرة الدفاع عن القاهرة فقال لعرابى " إذا كان مقصودك فى الباطن أعمال خط نار كما هو متبادر لنا من أفكارك فهذا غلط ولا ينفع بشئ.... والأوفق ترك هذه التشبثات التى لا تفيد سوى الوبال والدمار وتلف البلد فقال عرابى ان قصده ليس ذلك بل مرامه التوجه للعباسية لترتيب النقط والعساكر بصفة كردون فقط للحفظ أولى من ترك البلد سايبة.

ولما وجد عرابى ان شبح الهزيمة باديا على الضباط والجنود عاد إلى المجلس العرفى وعرض عليه الأمر فتقرر الكف عن القتال والتسليم وتحرير عريضة للخديو يلتمسون فيها العفو والاعتذار عما حدث منهم.

وفى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ دخلت القوات الانجليزية القاهرة بدون مقاومة تذكر وسلم عرابى نفسه للقوات الانجليزية كما تم القبض على قادة

الثورة ووضعوا فى اضيق السجون وأصعبها كما امتلأت السجون بمن ناصر الثورة من العلماء المديرين وعمد البلاد والأعيان والتجار حتى بلغ عدد المقبوض عليهم ثلاثين ألفا من المصريين، وبعد أن وضعت الحكومة يدها على معظم زعماء الثورة أصدر الخديو أمرا عاليا فى ٢٨ ستمبر ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون "لتحقيق إقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان والتعدى على السلطة الخديوية سواء أكان مرتبكو هذه الجرائم مدنيين أم من العسكريين وصدرت الأوامر بتقديم عرابى وزملائه للمحاكمة كما أصدر الخديو توفيق عدة أوامر بهدف القضاء على العسكرية المصرية وروح الجندية أهمها حل الجيش المصرى، والغاء الرتب العسكرية المعطاة فى مدة الثورة. كما أصدر بعد ذلك أمرا عاليا بجواز التخلص من الخدمة العسكرية بدفع البدل النقدى وقيمته خمسون جنيها كما نص هذا القانون على استثناء العلماء والمدرسين والطلبة وحفظة القرآن وأئمة المساجد ورجال الدين والمثقفين من الخدمة العسكرية كما أصدر أوامر إلى سائر المديرين بتسهيل عبور العساكر الانجليزية فى أنحاء القرى والبلدان التابعة لمديريتهم، وتقديم كافة المساعدات لهم.

وبذلك يتضح رغبة الخديو فى وضع البلاد فى جو من الاستانكة الدائمة.

وهكذا انتكست أعلام الثورة العرابية التى قامت من أجل الدفاع عن شرف البلاد وكرامتها ضد الظلم الداخلى والتدخل الخارجى، وابتلعت السجون رجالها واحس الشعب المصرى بمرارة الهزيمة، ولكنه سرعان ما

التقط أنفاسه فانتقلت الشعلة من جيل الثورة العرابية إلى الجيل الذى حمل الراية بعدها بزعامة مصطفى كامل.

(١٧) محاكمات العرابيين

أورد عرابى فى مذكراته المعنونة "كشف الستار عن سر الأسرار" محاضر استجوابات ومحاكمات قادة الثورة وأنصارها".

وقد بدأ عرابى هذه المحاضر بذكر محضر محاكمته، وتبعه بمحضر استجواب على باشا فهمى، فمحضر استجواب عبد العال حلمى، فمحضر استجواب محمود فهمى المهندس، فمحضر استجواب يعقوب سامى، فمحضر استجواب محمود فهمى المهندس، فمحضر استجواب طلبة عصمت. واستعرض بعد ذلك العديد من المحاكمات مراعيا فى ذلك تقديم الأهم على المهم، خاصة وأن هذه المحاكمات شملت ما يزيد عن الثلاثين ألفا، وفيما يلى نعرض لأهم هذه المحاكمات.

محضر محاكمة عرابى:

بعد أن سجن عرابى فى عابدين تم نقله إلى سجن الدائرة السنية فى يوم الخامس من أكتوبر ١٨٨٢ وكان معه "طلبة عصمت" وسجن كل منهما فى غرفة منفردة. وفى هذا السجن تعرض للأهانة والسب كما تعرض للتهديد بالقتل.

وبعد أن قام قومسيون التحقيق بجمع مستندات الاتهام ضد عرابى وأنصاره، و لم يتم استجواب عرابى فى بداية الأمر بل تم استجواب زملائه

أولا حتى تستغل إجاباتهم قبل التحقيق مع عرابى فى توجيه التهم والأسئلة إليه أثناء التحقيق معه. وبعد الانتهاء من ذلك حدد القومسيون الساعة الثانية من ظهر يوم السادس من اكتوبر ١٨٨٢ موعدا للتحقيق مع عرابى، وطلب من عرابى الاستعداد للدفاع عن نفسه أو تعيين محام عنه وقد اختار عرابى المحامى "عبد الكريم ناجى" ليتولى شئون الدفاع عنه، ولكن هذا المحامى رفض الدفاع عن عرابى خشية بطش الخديوى به ، ونتيجة لذلك بدأ التحقيق مع عرابى فى اول الأمر بدون محام إلى أن عين له المستر "بلنت" ثلاثة من المحامين أبرزهم المحامى "برودلى" وذلك للدفاع عنه وعن باقى زعماء الثورة، وقد تعهد " بلنت" بدفع مصاريف المحامين بالاشتراك مع بعض أحرار الانجليز.

وقد شمل التحقيق مع عرابى جميع الأحداث التى وقعت وبالنسبة لحادثى فبراير وعابدين لم ينكر عرابى دوره فيهما بل ذكر ان عدم استخدام العدل والمساواة فى المعاملات وعدم وجود مجلس نيابى يحفظ للناس حقوقهم كان السبب فيما حدث وأنه كان يرغب فى تقديم طلبات الأمة إلى الخديو، وأن الخديو أصدر عفوه عما حدث فى هذين الموضوعين.

وبالنسبة لاتهام عرابى بأنه طالب بخلع الخديوى فى منزل سلطان باشا وبأنه اعطى أوامره إلى الأميرلاى خليل كامل بالاستعداد للهجوم على سراى الخديوى بعد أن قبل اللائحة المقدمة من انجلترا وفرنسا نفى عرابى ذلك، وإن لم ينكر أنه كان هناك إجماعا من الأهالى بخلع الخديو.

وبالنسبة لاتهام عرابى بأنه قام باستدعاء النواب بدون أوامر من الخديو مع مخالفة ذلك للائحة المجلس، أوضح عرابى أن السبب فى ذلك يرجع إلى قبول الخديو للائحة، وحول إتهام عرابى بعدم الاستجابة لنصيحة درويش باشا مندوب السلطان، بقبول اللائحة ومغادرة مصر، أجاب عرابى بأنه أخبر المندوب السلطانى بأنه كان يود تحقيق طلبه، لولا شدة تعلق الناس به ، وأنه بعد انتهاء الأزمة وانصراف السفن الحربية عن المياة المصرية يمكنه التوجه إلى الآستانة.

وبالنسبة لليمين الذى لقنه الشيخ محمد عبده للضباط، وأقسموا عليه فى وجود عرابى، وخلال توليه نظارة الجهادية أنكر عرابى ذلك. وحول إتهام عرابى بتدبير مذبحة الاسكندرية وبأنه أرسل إلى يعقوب سامى أحد أعضاء لجنة التحقيق فى هذا الحادث بأن يتخذ الاجراءات اللازمة لإبعاد التهمة قدر الامكان عن الجنود والأهالى الوطنيين رفض عرابى هذه التهمة.

وبالنسبة لاتهام عرابى برفض الامتثال لأوامر الخديو بإبطال التجهيزات الحربية بالطوابى وزيادة عدد المدافع، أوضح عرابى بأنه استجاب للأوامر، وأبطل الترميمات، وكتب للآستانة بذلك أما بالنسبة لوضع مدافع جديدة فان ذلك لك يحدث.

وحول إتهام عرابى بتدبير حريق الاسكندرية عن طريق سليمان سامى، وعدم منعه للعساكر من نهب وكسر الدكاكين، نفى عرابى علمه بأن سليمان سامى هو الذى حرق الاسكندرية، أما بالنسبة للمنهوبات فانه أمر سليمان سامى بجمعها من العساكر وحفظها بقصد إيصالها للمحافظة.

وبالنسبة لاتهام عرابى بعدم إطاعته لأوامر الخديو ورفضه الحضور إلى رأس التين للعمل على إنهاء الحرب، لم ينكر عرابى ذلك، بل أوضح أن انتقال الخديوى إلى الاسكندرية بعد حدوث المعارك الحربية هو الذى دفعه إلى ذلك، خاصة وأنه تصور أما أن يكون الخديو أسيرا فى يد الانجليز، أو انه قد إنحاز إليهم.

وحول إتهام عرابى بعد تنفيذه لأوامر الخديو الخاصة بعزله، ولقيامه بمنع أهالى الاسكندرية من العودة إلى بلدهم أجاب عرابى بأن الخديو كان موجودا بطرف الانجليز، وبأنه لم يقف على حقيقة أمره، وأنكر أنه منع المهاجرين من العودة إلى الاسكندرية.

وبالنسبة لاتهام عرابى بمساندة عبد الله النديم فى تهييج الأفكار، وإثارة المشاعر ذكر عرابى أن النديم ليس منسوبا إليه ولا هو مسئول عنه، وأن جرنال الطائف كان ينشر بموافقة الحكومة.

وحول إتهام عرابى بتردد " التاجرحسن موسى العقاد" عليه وتسلميه صورة للبرنس حليم وعليها خطه، فقد اعترف عرابى بتسلمه صورة للبرنس حليم وعليها خطه ولكن أنكر وجود مراسلات بينها.

وبالنسبة لاتهام عرابى بايداع بعض معارضيه فى السجن بناء على أوامره الخاصة أجاب بأن ذلك كان يتم عن طريق المجلس العرفى وليس عن طريقه.

وحول إتهامه بمحاولته ردم ترعة الاسماعيلية، وسد قناة السويس، وكان رده أنه طالما كانت الحرب قائمة فان واجبه يقتضى الدفاع عن الوطن بكل الطرق الممكنة.

وبالنسبة لاتهام عرابى باقامة خط دفاعى عند العباسية على الرغم من إرساله التماسا إلى الخديوى يطلب فيه العفو ذكر عرابى ان إقامة هذا الخط تم قبل إرسال الالتماس.

وحول إتهام عرابى بالضغط على ناظر الحقانية وتهديده حتى يطلق سراح عنانى باشا من السجن المحكوم به عليه من المجلس المختلط، انكر عرابى ذلك، وأوضح أن ذهابه كان للمعايدة.

وفى محاولة من المحققين لارباك عرابى وإيجاد تناقضات فى أقواله تناول التحقيق موضوع حرق الاسكندرية مرة ثانية، ومسئولية سليمان سامى عنه.

وقد رد عرابى على ذلك بأنه اعطى الأجوبة الكافية وأنه من الغريب ان تتصور لجنة المحققين بان ذلك بتعليمات منه، والحقيقة أنه لا دخل له فيه.

وحول اتهام عرابى بوجود ورقة ضبطت ضمن أوراقه تتضمن سؤال العلماء عن جواز عزل الخديو نظرا لنقضه للعهد واحداثه للفتن بين المسلمين، واختياره ولاية غير المؤمنين على ولاية المؤمنين، وطلبه من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا بقواتهم فى بلاد حكومته، انكر عرابى معرفته بهذه الورقة وانها لم تكن بخطه كما انها لم تكن بطرفه.

وبعد انتهاء التحقيق مع عرابى اعد أعضاء لجنة التحقيق مذكرة بالتهم الموجهة لعرابى وهى:

١- تدبير حادث قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١ وأستندت اللجنة فى ذلك على العريضة المقدمة من ضباط الجيش إلى رئيس مجلس النظار بشأن شكواهم من ناظر الجهادية الذى يفضل الضباط الجراكسة عنهم.

٢- قيام عرابى بمظاهرة عابدين فى التاسع من سبتمبر ١٨٨٢، واستندت اللجنة فى ذلك على اعتراف عرابى بذلك، وبأنه حرر مذكرة إلى قناصل الدول بعزمه على التوجه إلى عابدين.

٣- محاولة عرابى اطلاق سراح عنانى بك من السجن بتوجهه إلى منزل ناظر الحقانية وتهديده حتى يوافق على طلبه واستندت اللجنة فى ذلك على شهادة قدرى باشا ناظر الحقانية.

٤- استغلال عرابى لسلطاته كناظر للجهادية واتفاقه مع محمود سامى البارودى رئيس النظار على ترقيات ضباط الجيش الوطنيين، وإحالة الضباط الشراكسة إلى المعاش واستندت اللجنة فى ذلك على خطاب من عرابى ضبط من مستنداته.

٥- الخروج عند حد الأدب امام الخديو عند مناقشة موضوع الجراكسة واستندت اللجنة فى ذلك على شهادة طلعت باشا.

٦- إيحاء عرابى للنواب بعزل الخديو وتهديد كل من عارضه أثناء الجلسة التى حدثت بمنزل سلطان باشا، وأستندت اللجنة فى ذلك على برقيات بعض الضباط.

٧- مسئولية عرابى عن مذبحة الاسكندرية، واستندت اللجنة فى ذلك على برقية بالشفرة من عرابى، وخطاب من عرابى إلى يعقوب سامى بضرورة إبعاد الضباط والوطنيين عن شبهة هذه التهمة.

٨- القيام بترميم الطوابى، ومخالفة أوامر التوقف عن ذلك، وتشجيع المهاجرين على عدم العودة إلى بلادهم، وأستندت اللجنة فى ذلك على شهادة سليمان سامى وغيره.

٩- الاحاطة بسراى الخديو، ومحاصرته بالجنود. وأستندت اللجنة فى ذلك على شهادات بعض التهمين.

١٠-مخالفة عرابى للأوامر، وإصداره للأوامر المناقضة لأوامر الخديو أستندت اللجنة فى ذلك على شهادة وكيل الجهادية.

وبعد أن عرضنا لأهم الاتهامات المنسوبة إلى عرابى وردوده عليها يتضح أن عرابى كان متماسكا فى اقواله أمام مجلس التحقق ولم يحاول أن يورط أحدا من زملائه فى أمر من الأمور على الرغم من ان المجلس كان يتصيد له الأسئلة التى يمكن أن يورط فيها آخرين، وعلى الرغم من أن بعض زملائه قد ناقضوه أحيانا فى أقواله والأمثلة على ذلك متعددة منها أنه عندما أوضح عرابى فى إجابته على أحد الأسئلة بأنه لم يسجن أحد إلا بأوامر من المجلس العرفى، واجه أعضاء المجلس عرابى بيعقوب سامى الذى سئل

بمواجهة عرابى عن ذلك بصفته كان رئيسا للمجلس العرفى فأجاب بأن جميع من سجنوا كان سجنهم بأمر عرابى، وعلى الرغم من ذلك فلم يقابل عرابى نقد بعض زملائه له بالمثل، بل التمس لهم العذر بشكل ينم على شجاعته الأدبية وعلى أى حال فانه بعد إحالة قرار الاتهام إلى المحكمة العسكرية وإرسال عرابى وزملائه إلى سجن مصر. تحدد صباح يوم الثالث من ديسمبر ١٨٨٢ موعدا لمحاكمتهم، واجتمعت هيئة المحكمة العسكرية بالملابس الرسمية، والنياشين تحت رئاسة "رءوف باشا" وبحضور السير "شارلسن ولسون"، وبعض الانجليز ومندوبى القنصلية الانجليزية العامة، وبعض مكاتبى الجرائد الرسمية، أمر رئيس المحكمة بإحضار عرابى فمثل امام المحكمة ووجه إليه ما يأتى:

يتبين مما اوضحه مجلس التحقيق أنك عصيت وحملت السلاح ضد الحضرة الخديوية، فكنت بذلك مضادا للبند ٩٦ من القانون الحربى العثمانى والبند ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى فهل تعترف أنت بنفسك بهذا العصيان"؟.

فوقف برودلى محاميه قائلا: "إن موكلى اعترف بارتكابه العصيان وأنا المحامى عنه أصدق على ذلك وإليكم اعترافا كتابيا منه بهذا الشأن" وبعد ذلك رفعت الجلسة وأستؤنف انعقادها فى الرابعة مساء من نفس اليوم ووجه رئيس المجلس إلى عرابى ما يلى:

"بناء على اعترافك بالعصيان، وإقرارك بحمل السلاح ضد الحضرة الخديوية لم يكن للمحكمة إلا أن تصدر باتفاق الآراء وعملا ببندى ٩٦ و ٥٩

من القانون العثمانى اللذين يقضيان على من أتى العصيان بالاعدام، فالمحكمة قضت بقتلك".

ثم أردف رئيس المجلس ذلك بتلاوة الأمر الخديوى باستبدال القتل المذكور بالنفى المؤبد من جميع الأراضى المصرية ومحلقاتها، فإذا عاد إليها ينفذ فيه حكم الاعدام.

وصدر الحكم فى ١٤ ديسمبر بتجريد عرابى من رتبه وأملاكه وتصفيتها وجعل ثمنها تعويضا للمصابين فى الحوادث التى وقعت خلال الثورة وأن يعين له فى مقابل ذلك راتبا سنويا يكفى لمعيشته هو وأسرته.

هذا عن محاكمة عرابى فماذا عن محاكمة باقى زعماء الثورة؟ يذكر عرابى أنه فى جلسة السابع من ديسمبر ١٨٨٢ حكم على "محمود باشا سامى البارودى"، و "على باشا فهمى"، و"عبد العال باشا حلمى" و"طلبه باشا عصمت" بالقتل ثم استبدل ذلك الحكم بالنفى المؤبد، وأنه فى جلسة العاشر من ديسمبر حكم على "يعقوب باشا سامى" و "محمود باشا فهمى"، بالاعدام ثم استبدال الحكم بالنفى المؤبد.

وقد نص قرار الخديو على إعدام أى من هؤلاء إذا رجع إلى الأقطار المصرية أو ملحقاتها، كما رأى مجلس النظار تجريد هؤلاء المتهمين من أملاكهم كما حدث لعرابى وأن يعين لهم مقابل ذلك راتب سنوى يكفى لمعيشتهم. وعلى أثر ذلك شكلت نظارة الداخلية لجنة مخصوصة كلفت بحصر أملاك المحكوم عليهم، وتصفية قيمتها وضمها إلى املاك الحكومة.

وعن باقى محاكمات المشاركين فى الثورة فقد تنوعت بين النفى إلى السودان وإلى بلاد أخرى لمدد مختلفة، والغرامة والسجن داخل مصر.

أما عن من حكم عليهم بالاعدام فكان أبرزهم "سليمان سامى داود" الذى اتهم بحرق الاسكندرية ، وهرب إلى كريت واعيد إلى القاهرة ونفذ فيه الحكم بالاعدام شنقا فى ساحة المنشية بالاسكندرية واليوزباشى "يوسف أبو ديه" الذى لقبه عرابى بالشهيد والذى اتهم بالاشتراك فى المقتلة التى حدثت بطنطا، وبتحريض الناس على قتل الأوربيين مع أن عرابى يذكر أنه كان برا تقيا ورعا وأنه لما رأى حركة الهيجان فى طنطا عند وصوله إليها ذهب حالا إلى المدير وسأل عنه فقيل أنه مريض فى بيته، فذهب إليه ووبخه على عدم اهتمامه بحفظ الراحة والأمن فحقد عليه وتسبب فى قتله.

(١٨) المنفيون إلى سيلان

فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٨٨٢ اقتيد القادة السبعة وهم "احمد عرابى" و"محمود سامى البارودى" و "على فهمى" ، و "عبد العال حلمى"، و"طلبه عصمت"، و"يعقوب سامى" و "محمود فهمى" اقتيدوا من سجن "الدائرة السنية" إلى قصر النيل حيث تلى عليهم نص الأمر الخديوى بتجريدهم من رتبهم، كما أخطروا بتقديم بيانات بأسماء أفراد عائلاتهم الراغبين فى أصطحابهم إلى منفاهم ثم توجهوا بعد ذلك إلى قطار خاص أعد لهم لنقلهم إلى السويس تحت الحراسة المشددة تمهيدا لذهابهم إلى منفاهم بسيلان.

ويذكر عرابى ان الذين سمح لهم بالسفر معه هم ثلاثة من الذكور، وثلاث من الأناث، ويبدو أن عرابى قد حسب نفسه ضمن الذكور الثلاثة حيث لم يسافر معه من الذكور سوى ابنه محمد وأحد الخدم، أما الأناث الثلاث فهن حرمه السيدة: "كلفدان" وأم زوجة ابنه محمد وجارية تسمى "فرح".

وفى الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٧ ديسمبر دخلت الباخرة "ماريوتيس" المعدة لسفر زعماء الثورة إلى منفاهم، فاستقلوها، وكان معهم ترجمان خاص استأجروه على حسابهم، وهو "نجيب أفندى ابكاريوس" كما اصطحبهم الضابط الانجليزى الكولونيل "موريس بك" ومعاونه " سليم أفندى عطا الله" بصفته مأمور بتسليمهم إلى حكومة سيلان، وكذلك كان معهم الصاغ على افندى عبادى أحد ضباط البحرية ومعه مجموعة من العساكر لحراستهم.

وفى الساعة الواحدة قامت الباخرة تشق عباب البحر قاصدة جزيرة سيلان ويصف عرابى لحظات وداعه لمصر بقوله: " يا كنانه الله صبرا على الأذى، حتى يأتى أمر الله لك بالنصر. وما زلنا ننظر لجوها وجبالها حتى توارت عن أعيننا".

وبعد أن مكث عرابى فى تلك الباخرة أربعة عشر يوما، ودخلت الباخرة ميناء كولومبو فى التاسع من يناير ١٨٨٢ استقبلهم حاكم الجزيرة وأهلها أحسن استقبال فأعدت لهم حكومة سيلان أربعة بيوت لذوى العائلات منهم وفيها الخدم وكل ما يلزم من أسباب الراحة، كما وفرت لهم أطعمة

وأغذية تكفى لضيافتهم لمدة ثلاثة اشهر، وإلى جانب ذلك فقد ازدحم أهالى الجزيرة من المسلمين لرؤيتهم وتقديم التحية والسلام عليهم.

وقد خصص لعرابى بيت فخم به بستان مساحته أربعة عشر فدانا، وقد اصطحب عرابى معه فى هذا المنزل "طلبه عصمت" و "عبد العال حلمى" لتركهما عائلتيهما فى مصر، وكذلك توجه "محمود سامى" مع "محمود باشا فهمى" للاقامة فى منزل واحد لكون الأول ترك أهله وأولاده بمصر، وانفرد كل من "على باشا فهمى " و "يعقوب باشا سامى" فى بيت على حده لوجود عائلتيهما معهما.

وبعد انتهاء الفترة التى حددتها حكومة سيلان لاستضافة عرابى وصحبه أقام كل منهم فى منزل خاص به.

وخلال تواجد عرابى بالجزيرة توافد عليه أعيانها، وكانوا يعدون له الولائم ويستقبلونه بالتظاهرات، كما زاره المستر "بلنت" ومحاميه المستر "برودلى" وغيره من المسئولين الانجليز، وقد بدأ عرابى فى شغل أوقات فراغه يتعلم الانجليزية. فكتب اسمه وعنوانه إلى محاميه بخط يده فى يونيو ١٨٨٣، ولكنه لم يستطع أن يرسل خطابات إلى محاميه إلا فى يناير من عام ١٨٨٦ وخلال تواجد عرابى وزملائه بالجزيرة حدث شقاق وخلاف بينهم أودى إلى القطيعة بين معظمهم، ويبدو أن رداءه الطقس ومحنه الغربة، والبعد عن الوطن، كان السبب فى ضيق النفوس. كما يبدو أن المحامى "برودلى" كان السبب فى ذلك ايضا خاصة بعد أن أطلع عرابى على إجابات

اصحابه المضاد بعضها له أثناء التحقيق مما أدى إلى استياء عرابى من زملائه ووقوع النفور بينهم.

وبعد مضى اربع سنوات على النفى احس زعماء الثورة بالملل الشديد لدرجة أن "يعقوب سامى" ذكر فى رسالة له إلى "برودلى" بأن هذه السنوات مضت وكأنها آلاف السنين ونتيجة لذلك عرض "برودلى" عليهم إرسال خطاب إلى ملكة بريطانيا يطلبون فيه عودتهم إلى وطنهم وعرض حالتهم على الخديوى توفيق خاصة وانهم يشتاقون للعودة إلى وطنهم ولكن طلبهم لم يستجب له.

وتكررت المحاولة خلال زيارة الدوق " أف كنوت" ثالث انجال ملكة بريطانيا لجزيرة سيلان والسير "وليم جريجورى" كاتم أسرار الملكة ولكن بشكل آخر حيث طلب عرابى وزملاءه نقلهم من جزيرة سيلان إلى جزيرة قبرص لموافقة هوائها إلى هواء مصر ومراعاة لصحتهم وقد رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب، وأشارت بإرسالهم إلى بلاد الكاب فى جنوب أفريقية، وإلى زيلع فى الشرق منها.

ونتيجة لذلك استمر الزعماء السبعة فى سيلان، ثم بدأت اعدادهم فى التناقص حيث توفى "عبد العال حلمى" بكولومبو ودفن بها، كما وافقت الحكومة المصرية على عودة "طلبة عصمت" إلى مصر بناء على قرار الأطباء ومصادقة حاكم سيلان.

وعاد "محمود سامى" إلى مصر بعد أن فقد بصره وقرر الأطباء بلزوم عودته إلى بلاده لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه.

وتوفى يعقوب سامى ودفن بمدينة كندى التى لم يبق بها سوى عرابى وعلى فهمى حتى زار ولى عهد بريطانيا هذه المدينة وأعطى لعرابى وعدا بالعفو عنه وبعد تولى الخديو "عباس الثانى" اريكة الخديوية أصدر أوامره فى السادس من نوفمبر بالعفو عن عدد كبير ممن اشتركوا فى إحداث الثورة العرابية فعاد عرابى وعلى فهمى إلى مصر بعد أن ودعهما أهل مدينة كندى أحسن وداع.

وقد وصل عرابى إلى مدينة السويس فى ٢٧ سبتمبر ١٩٠١ فنزل فى بيت الشيخ البخارى بعد أن رفض "مصطفى بك ماهر "محافظ السويس استقباله.

ونتيجة لذلك ابرق عرابى إلى "فخرى باشا" قائمقام الخديوى بطلب إعداد ما يلزم لنقله إلى القاهرة فكتب " فخرى باشا إلى مصلحة السكة الحديدية بتخصيص صالون لنزول عرابى ومن معه إلى القاهرة على نفقة الحكومة المصرية فغادر عرابى السويس إلى القاهرة فى ٣٠ من سبتمبر ١٩٠١، وكان ازدحام الناس لتوديعه فى محطة السويس كبيرا، وكذلك كان الازدحام لاستقباله فى الزقازيق، وبنها، وفى القاهرة كبيرا أيضا على الرغم من محاولات الحكومة منع ذلك.

وعلى الرغم من غياب عرابى عن وطنه تسعة عشر عاما فان بعض الصحف لم تقابل عودته بالترحاب فهاجمته جريدة اللواء، واتهمه مصطفى كامل بالجبن، والضعف، والتعمد فى ادخال الاحتلال إلى مصر، واستمرت هذه الجريدة فى حملتها على عرابى فنشرت القصائد الطويلة ردا على من

يمدحونه، كما تعرض عرابى لنقد أمير الشعراء أحمد شوقى فى قصيدة نذكر منها:

صغار فى الذهاب وفى الاياب أهذا كل شأنك يا عرابى

والغريب فى الأمر ان جريدة المقطم الممالئة للاحتلال تقف مناصرة لعرابى ومدافعه عنه.

وقد حاول عرابى عقب عودته إلى مصر مقابلة "الخديو عباس الثانى" ولكنه لم يفلح فى ذلك، ثم تكررت زياراته للمسئولين فزار عرابى مصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار، وابراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية، وبطرس غالى ناظر الخارجية، وأحمد باشا مظلوم ناظر المالية وغيرهم من الوزراء فى بيوتهم، كما قابل اللورد كرومر.

ونتيجة لسوء أحوال عرابى الاقتصادية والضنك المالى الذى تعرض له نتيجة لمصادرة أمواله قدم التماسا إلى الخديو يطلب فيه رد أملاكه المصادرة، كما قدم التماسات مماثلة إلى رئيس النظار ونظار المالية والحقانية والخارجية والجهادية والاشغال والمعارف ولكن محاولاته لم تجد آذانا صاغية من أحدهم.

ونتيجة لذلك كتب عرابى إلى اللورد كرومر يطلب توسطه فى زيادة مرتبه لعدم كفايته، ورد أملاكه المنهوبة دون حكم شرعى أو قانون، وكان رد اللورد أنه يرفض التدخل فى مثل هذه الأمور وانه يأسف كل الأسف حيث ان هناك أمورا تمنعه من ذلك يضاف إلى ذلك ان عرابى انتهز فرصة زيارة ولى عهد انجلترا لمصر فقدم له عريضة يطالبه فيها بالتدخل لرد أملاكه،

وكان رده على ذلك أن يأسف كل الأسف لمساعدته حيث ان هناك أمورا تمنعه من التدخل فى هذا الموضوع.

وفى العاشر من مايو ١٩٠٨ أرسل عرابى بشكوى إلى وزير خارجية بريطانيا، ورئيس الوزراء ، ورئيس مجلس العموم البريطانى وإلى كثيرين من أحرار الانجليز يطلب فيها العدل والانصاف، ورد أملاكه المنهوبة بغير قانون أو محاكمة.

ومع ذلك فقد ذهبت محاولاته إدراج الرياح، وعلى الرغم من كل هذه المحاولات التى لم يقدر لها النجاح فان عرابى لم ييأس من المطالبة بحقوقه وتوقع أن المستقبل سيكون كفيلا بردها له فقال "تركت لأولادى وحفدتى من بعدى، وذريتى جيلا بعد جيل الحق فى المطالبة بحقوقى، وأملاكى المنهوبة من الحكومة المصرية، ومن المجلس النيابى المصرى، حين تسترد الأمة حريتها واستقلالها ومجلسها النيابى، وأنى واثق أن أمتى المصرية الكريمة لا تنسانى ولا تترك أولادى حين يأتى اليوم الذى تعرف فيه حقيقة أعمالى الوطنية الواجبة على كل وطنى حر".

وفى العشرين من شهر سبتمبر ١٩١١ اشتدت وطأة المرض على عرابى، وبعد يومين قضى نحبه ولم يشيعه إلى مقر الأخير أو يحضر مأتمه رجل رسمى واحد مخافة الاحتلال والخديو، ولكن مصر الوفية أبت إلا أن تكرمه ميتا وأن تباعدت عنه حيا فأحاطت بنعشه الألوف من أبنائها فى جنازة شعبية عظيمة سارت فى خشوع حتى قبره بالإمام الشافعى.

وعندما قامت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ سعت لانصاف عرابى وثورته فأعادت لعرابى اعتباره فذكر اللواء "محمد نجيب" أن عرابى جدير بأن يخلد اسمه فى مقدمة الأبطال، وحق له ان تكرم الأمة ذكراه بما جاهد فى سبيلها، وبما ضحى لرفعة شأنها، ولاعلاء كلمتها على كلمة الطغاة والمستبدين، كما قام مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥٣ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على، وتعيين لجنة للنظر فى أموال أحمد عرابى، وغيره من ضحايا الثورة العرابية ممن صودرت أموالهم بسبب الثورة وردها إلى ورثتهم.

وإلى جانب ذلك فقد أشاد جمال عبد الناصر فى أكثر من خطبه من خطبه بعرابى وبثورته كما أخذ أبناء هذا الجيل فى التعاطف مع عرابى وثورته، وفى ضرورة تحديد مكانته بين رواد الحركة الوطنية فى مصر.